



المشكلة الاقتصادية

أسبابها وعلاجها في ضوء القرآن الكريم

الدكتور

محمد أحمد محمود شلبي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

جامعة الأزهر



المشكلة الاقتصادية أسبابها وعلاجها في ضوء القرآن الكريم





المشكلة الاقتصادية

أسبابها وعلاجها في ضوء القرآن الكريم

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم حلول قرآنية لمشاكلنا المعاصرة، والتي تأتي المشكلة الاقتصادية في مقدمتها، كما يهدف إلى بيان دور المفسرين في التعامل مع النصوص ذات البعد الاقتصادي، وعلاج القصور الذي شاب كثيرا من النظريات الاقتصادية المعاصرة، التي جنحت إلى جانبي الإفراط أو التفريط في النظر إلى المشكلة الاقتصادية، وقد اتبع البحث المنهج الاستقرائي بجمع النصوص التي لها بعد اقتصادي والتي تتحدث عن أسباب المشكلة الاقتصادية وحلولها ثم دراستها، والمنهج الوصفي الذي يعرض لكلام العلماء من المفسرين وغيرهم حول المشكلة الاقتصادية، ويبين اتجاهاتهم وآراءهم حولها، والمنهج النقدي الذي يتناول ما يمكن أن يثار حول موضوع البحث من شبهات، مع تفنيدها، وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين، تناول في المبحث الأول أسباب المشكلة الاقتصادية، والتي تمثلت في الانحراف عن منهج الله بالكفر والشرك، وارتكاب ذنوب ومعاص ذات بعد اقتصادي، كالإسراف والغش والتطيف في الكيل والميزان، وثاني الأسباب: الفساد بكل صوره، وأشكاله كالغش والاحتكار، وثالثها: سوء توزيع الثروة، وأما الحلول فقد تمثلت في العودة إلى رحاب الدين عقيدة وشريعة بتجديد معالم العقيدة في النفوس، وإقامة بنيان الشريعة وأركانها، وإعلاء قيمة العمل ومحاربة البطالة، وتعزيز دور الدولة والقانون في محاربة الفساد والغش بكل صوره، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، منها أن أكبر أسباب المشكلة الاقتصادية هو البعد عن الله وعن شريعته، وإن ظن الكثير أن ذلك هين، وأن هناك ذنوبا لها أبعاد اقتصادية يجب أن يتعد عنها المسلمون كي لا ينالهم شؤمها كما نال السابقين ممن ارتكبوها، وأن الفساد بكل صوره وأشكاله كالغش والاحتكار سبب مباشر وعظيم من أسباب خراب المجتمعات ووقوعها في براثن الفقر والعوز والحاجة، وأن أهم حلول المشكلة الاقتصادية هو العودة إلى دين الله وشريعته، وتجديد معالم العقيدة في النفوس فبذلك تنتعش المجتمعات المسلمة اقتصاديا ويرضى عنها ربها، وتحيا في حياة رغبة وهذا هو وعد الله الذي لا يتخلف، وأن إقامة شعائر الدين باب كبير من أبواب الغنى والرخاء، وأن بالعمل وحده مع التوكل على ترقى الأمة إلى مصاف الريادة والقيادة بين دول العالم، وأخيرا فإن للدولة دروا مهما في حل المشكلة الاقتصادية، وهي تعزيز دور القانون في منع الغش ومكافحة الفساد ومعاينة الغشاشين والفاستدين المفسدين.

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية، الاشتراكية، الغش، الفساد، الاحتكار، المشكلة الاقتصادية.



The Economic Problem: Its Causes and Treatment In Light of The Holy Quran

Abstract:

The research aims to provide Quranic solutions to our contemporary problems, of which the economic problem comes first, and it also aims to explain the role of interpreters in dealing with texts with an economic dimension, and to remedy the shortcoming that has marred many of the contemporary economic theories, which have drifted to the side of excessive or excessive consideration of the economic problem, the research has followed the inductive approach by collecting texts that have an economic dimension, which talk about the causes of the economic problem and its solutions, and then studying them, and the descriptive approach that exposes the words of scholars from interpreters and others about the economic problem, and shows their trends and opinions about it, and the critical approach that it deals with what can be raised on the topic of research In the first section, he dealt with the causes of the economic problem, which was represented in deviating from the approach of Allah by blasphemy and polytheism, committing sins and sins with an economic dimension, such as extravagance, cheating and overstepping the balance, and the second reasons: corruption in all its forms, and its forms such as fraud and monopoly, and the third: The research concluded that the biggest cause of the economic problem is the distance from Allah and his Sharia, although many people think that this is easy, and that there are sins that have economic dimensions that Muslims should stay away from in order not to be harmed by it, as the previous ones who committed it have done, and the solutions were to return to the rehab of religion, faith and Sharia by renewing the features of the faith in the soul, establishing the structure of Sharia and its pillars, raising the value of work and combating unemployment, and strengthening the role of the state and the law in combating corruption and fraud in all its forms, the research concluded that there are a number of results, including that the biggest causes of the economic problem is distance from Allah and his Sharia, even though many think that this is easy, and that there are sins that have economic dimensions that Muslims should stay away from in order not to and that corruption in all its forms and forms, such as fraud and Monopoly, is a direct and great cause of the destruction of societies and their falling into the clutches of poverty, want and need, The most important solution to the economic problem is to return to the religion of Allah and his Shari'a, and renew the features of the faith in the souls, thus, Muslim communities recover economically and are satisfied with their Lord, and live in a prosperous life, this is the promise of Allah, who does not lag behind, that the establishment of religious rituals is a great door to wealth and prosperity, and that by working alone with reliance on the nation rises to the level of leadership and leadership among the countries of the world, finally, the state has an important role in solving the economic problem, which is to strengthen the role of the law in preventing fraud, combating corruption and punishing cheaters and corrupt corrupters.

Keywords: Capitalism, Socialism, Fraud, Corruption, Monopoly, Economic Problem.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، تقدرت عن سمة الحدث ذاته، وتنزهت عن التشابه بالمحدثات صفاته، وشهدت بوحدانيته آياته، ففي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة وهداية للعالمين، وعلى آله وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن هذا البحث قد تمت كتابته، والعالم كله يعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، طالت معظم دول العالم، غير أن أكثر الدول تأثراً هي تلك التي لم تُعد العُدّة لمواجهة تلك الشدائد، ولم تأخذ بأسباب القوة التي تنجمها في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، فكان هذا البحث جولة مع القرآن الكريم، حاولت من خلالها الخروج بحلول لأزماتنا ومشاكلنا الاقتصادية التي أعيت المصلحين، وناء بحملها المسؤولين، بينما هي في القرآن مفصلة المعالم واضحة الأبعاد، لا تحتاج إلا إلى التطبيق العملي لرفع آصار الضغوط الاقتصادية عن الأفراد والشعوب.

استخرجت من القرآن أسباب المشكلات الاقتصادية وحلولها، وقد تبين بجلاء أن الأمر لا يحتاج إلا إلى العودة إلى حى القرآن، وتطبيق وصاياه التي - هي لا غيرها - السبب في الخروج من كل مأزق.

وقد كان البحث قرآنيًا في المقام الأول، فكان له في الآيات الكريمة وأقوال المفسرين المنبع الفياض، والمعين الصافي الذي لا ينضب، وقد حاول الباحث الخروج بحلول قرآنية غير تقليدية، أو حلول منسية، أو مهملة، أو غير معترف بها، أو معترف بها، ولكنها تأتي في مؤخرة الحلول، هذا إن أتت، فكان هذا البحث محاولةً لجذب الأنظار إلى ما في القرآن الكريم من حلول هي غاية في الكمال، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، وإنما يهرعون إلى الشرق والغرب يستلهمون رؤاهم، والحل القرآني منهم على طرف الثمام.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الاقتصادية، بالإضافة إلى الشائع من الحلول، وإثبات أن القرآن قدم جميع الحلول بكل أقسامها للمشكلات الاقتصادية، ولذلك سيحاول البحث الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، وهي:

١- هل تحدث القرآن الكريم عن أسباب المشكلة الاقتصادية، وهل قدم لها حلولاً؟

٢- هل تكفي الحلول المادية فقط للتعامل مع المشكلات الاقتصادية؟

٣- هل تساهم الحلول المعنوية بشكل فعال ومؤثر في حل المشكلة الاقتصادية؟

٤- هل يمكن الاستغناء بأحد أنواع الحلول عن الآخر، أم لابد من الاستعانة بهما معاً؟

حدود البحث:

مجال البحث هو النصوص القرآنية التي تتحدث عن أسباب وحلول الأزمات والمشكلات الاقتصادية، وهي متنوعة تشمل النصوص التي تتحدث عن ذنوب ومخالفات ذات بعد اقتصادي، كالأيات التي تتحدث عن الغش والتطيف في الكيل والميزان، والآيات التي تتحدث عن البذخ والإسراف، وكذلك الآيات التي تتحدث عن سوء توزيع الموارد والثروات، والآيات التي تتحدث عن الآثار الاقتصادية للعبادات، مثل الصلاة، والزكاة والحج، الصيام، وآثارها الاقتصادية، والآيات التي تتحدث عن ضرورة السعي لكسب الرزق والاستغناء عن الناس، وهي موجودة في مواضعها من هذا البحث، وقد ضمنت إلى تلك الباقية المباركة نصوصاً من الحديث الشريف تدور في هذا الفلك، ومن تلك النصوص الكريمة استقيت أسباب المشكلة الاقتصادية وحلولها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث فيما يهدف إلى عدة أمور منها:

١- تقديم حلول قرآنية لمشاكلنا المعاصرة والتي تأتي المشاكل الاقتصادية في مقدمتها، عن طريق تنزيل الآيات على واقع الحياة الذي يحياه البشر عموماً والمسلمون على وجه



الخصوص، وبيان مرونة التشريع القرآني واستيعابه لكل نواحي الحياة ومشكلاتها المتنوعة.

٢- بيان دور المفسرين في التعامل مع النصوص التي عالجت المشكلة الاقتصادية ففقد اهتم المفسرون القدامى والمحدثين ببيان الأبعاد الاقتصادية في النصوص القرآنية وكان لهم جهد كبير في هذا المجال كما كان لهم جهد كبير في شتى نواحي الحياة الإنسانية.

٣- بيان الإعجاز البياني القرآني في عرض ومعالجة المشكلات فقد نوع الكتاب الحكيم في عرض المشكلات الاقتصادية أسبابا وحلولا ما بين ضرب مثل، أو سرد قصة، أو حوار، أو غيرها لكي تتقرر الحقيقة في الأذهان، وليستوعب كلّ الفهوم، فتكاملت نظريته إلى المشكلة الاقتصادية كما هي عادته في الاستيعاب والشمول لكل القضايا التي يعالجها.

٤- الإسهام في علاج القصور الذي شاب كثيرا من الدراسات الاقتصادية الحديثة التي تعرضت لعلاج المشكلات الاقتصادية حيث ركزت على بعض الجوانب وأعرضت عن الجوانب الأخرى.

٥- الرد على الشبهات التي أثيرت حول الحلول القرآنية للمشكلة الاقتصادية، وتفنيذ المزاعم التي أثيرت حول هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

ظهرت في هذا الموضوع عدة دراسات تحدثت حول المشكلة الاقتصادية وعلاجها، وسوف يذكر الباحث ما وجده منها، ولكن تجدر الإشارة إلى فرق ما بينها وبين هذا البحث، وهو أن هذا البحث كان قرآنيًا في المقام الأول، وكانت آيات القرآن الكريم، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم نصب عين الباحث وهو يبحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية، وقد وجد الباحث بفضل الله تعالى مجموعة من النصوص القرآنية ذات البعد الاقتصادي، وقد وظفها في أماكنها من الباحث ليسهم كل نص منها في توضيح جانب مهم من جوانب البحث، سواء كان في الأسباب أم في الحلول، ولذلك فقد كثرت النصوص



القرآنية في البحث، وكلها تتجه إلى الحديث عن المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب أو الحلول.

بينما عالجت الأبحاث الأخرى موضوع البحث من ناحية اقتصادية بحتة، وإن لم يخل بعضها من نصوص على تفاوت فيما بينها قللاً وكثرة، وهذا لا يعيها في شيء ولكن الواضح أنها لم تول النصوص القرآنية الاهتمام الكافي فجاءت النصوص القرآنية قليلة العدد في تلك الأبحاث، حتى إن القارئ ليجد الآية بين الفينة والفينة، ومع هذا فقد ساعدت هذه الأبحاث الباحث في تنزيل النصوص على واقع الدراسات الاقتصادية ومحاولة الربط بين ما توصلت إليه النظريات الاقتصادية وبين ما توصلت إليه قرائح مفسري كتاب الله تعالى، لتلتقي النظرتان في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المسلم.

وهذه الدراسات كالتالي:

١- الإسلام والمشكلة الاقتصادية، تأليف الدكتور محمد شوقي الفنجري، دار الوطن العربي للطباعة والنشر بالرياض، وقد عالج المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر علم الاقتصاد المعاصر مقارنة بعلم الاقتصاد الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد قدم المؤلف حلولاً للمشكلة الاقتصادية باعتباره متخصصاً في الدراسات الاقتصادية، غير أن تخصصه في الاقتصاد قد غلب على الكتاب فلم تجد النصوص القرآنية مساحة كبيرة في الكتاب.

٢- الإسلام والمشكلة الاقتصادية، تأليف الدكتور إبراهيم محمد أحمد البطاينة، وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، من كلية الشريعة بجامعة اليرموك. وقد قدم فيه المؤلف مجموعة من الحقائق والنظريات والحلول، وقد ذكر أنه سبهم بإيراد النصوص القرآنية، وأتى فعلاً بمجموعة من النصوص الكريمة، غير أن تلك النصوص التي أوردها كانت قليلة علاوة على أنها لم تُدعم بأقوال المفسرين،



فجاءت رسالته خالية من مراجع التفسير عدا تفسير ابن كثير والجلالين فقط، بينما احتلت المراجع الاقتصادية المكان الأوفر من رسالته، علاوة على الاختصار الشديد لجميع مسائل البحث.

٣- مقدمة في المشكلة الاقتصادية، تأليف الدكتور مختار عبد الحكيم طلبة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، وهي أيضا خلت من أي نص قرآني يدور حول حلول المشكلة الاقتصادية، وكانت الدراسة اقتصادية بحتة.

وتوجد دراسات أخرى حول المشكلات الاقتصادية وحلولها، وهي بلا شك قدمت جزءا من الحل من وجهة نظر أصحابها وتفاوتت فيما بينها في العودة إلى القرآن والاستقاء من نبعه الطاهر، وقد أفدت منها بلا شك في بناء هذا البحث، وزدت على ذلك أي وجهت وجهي شطر النصوص القرآنية ونهلت منها قدر الطاقة، مع الاستعانة بكلام المفسرين حول تلك النصوص، القرآنية، بالإضافة إلى ما زاده هذا البحث من إضافات أخرى أرجو أن تضيف شيئا جديدا إلى تلك الدراسات التي قدمها أصحابها، وأسأل الله تعالى أن يثيب الجميع على ما قدموا أحسن الثواب.

منهج البحث:

اتبع البحث المناهج التالية:

- ١- المنهج الاستقرائي بجمع النصوص التي لها بعد اقتصادي والتي تتحدث عن أسباب المشكلة الاقتصادية وحلولها ثم دراستها.
- ٢- المنهج الوصفي الذي يعرض لكلام العلماء من المفسرين وغيرهم حول المشكلة الاقتصادية، ويبين اتجاهاتهم وآراءهم حولها.
- ٣- المنهج النقدي الذي يتناول ما يمكن أن يثار حول موضوع البحث من شبهات، مع تفنيدها.



خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، فأما المقدمة فقد عرضت فيها لمشكلة البحث، وحدوده، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وخطة البحث.

وأما التمهيد، فقد تكفل بتوضيح مفهوم المشكلة الاقتصادية، في مرآة علم الاقتصاد المعاصر، وفي التصور الإسلامي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ثم جاء متن البحث في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: أسباب المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الانحراف عن منهج الله الذي رسمه لعباده وضمن لهم الخير في اتباعه. المطلب الثاني: الفساد بكل صورته وأشكاله.

المبحث الثاني: حلول المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العودة إلى رحاب الدين عقيدة وشريعة.

المطلب الثاني: إعلاء قيمة العمل والإنتاج ومحاربة البطالة، والفساد، ودور الدول والحكومات في ذلك.

المطلب الثالث: شبهات وردود حول المشكلة الاقتصادية.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج، والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع، والمحتويات في ختام البحث.



تمهيد

مفهوم المشكلة الاقتصادية، في مرآة علم الاقتصاد المعاصر، وفي التصور الإسلامي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

لكي يمكن فهم أبعاد الموضوع بصورة أوضح لأبد من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة به، وذلك بتعريف مفردات العنوان حتى تتضح الصورة، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول المناطقة.

أولاً: تعريف الاقتصاد:

لعلماء الاقتصاد عدة تعريفات حسب تأثرهم بالمظاهر الاقتصادية التي عايشوها، وبالاتجاهات الفكرية التي يعتقدها، وهي تعريفات كثيرة إلا أن التعريف السليم لعلم الاقتصاد ينبغي أن يشتمل على المفاهيم الأساسية الآتية:

الاقتصاد ذاته، وحل المشكلات الاقتصادية، والإنتاج والتوزيع، وهو ما اشتمل عليه التعريف الآتي: "الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية - من متطلباتها المادية - التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.. كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري نفسه" (١).

(١) النظام الاقتصادي في الإسلام ص ٣٦، المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها (١٢٢٧/٢)، صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم - دراسة في التفسير الموضوعي، ص: ٢٢٥). مبادئ علم الاقتصاد. د مصطفى السعيد. ص/ ١٩٩ ط دار النهضة العربية. ١٩٧٠، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي د: محمد عبد المنعم عفروه وآخرون ص ٢٧.



ثانياً: تعريف المشكلة الاقتصادية:

يرى علماء الاقتصاد أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في: «تعدد حاجات (١) الإنسان مع ندرة الموارد» (٢).

ويمكن التعبير عن ذلك بعبارة مبسطة فنقول بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في الفقر الذي لا يعدو كونه مظهراً من مظاهر تعدد الحاجات مع ندرة الموارد. وإذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي يرى الفقر متمثلاً في الجوع والحرمان والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يعبر عنه بـ "حد الكفاف" فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي، يرى الفقر متمثلاً في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وهو ما عبر عنه الفقهاء المسلمون القدامى باصطلاح "حد الكفاية" (٣).

-
- (١) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول د/ محمد شوقي الفنجري، ص: ٣٥، الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٣ / ٣١٣، النظم الاقتصادية، د/ محمد حمدي النشار ص: ٣-٤، مذكرات أساسية في المفاهيم والمعلومات الاقتصادية، د/ عبد الحليم نصار الفوارعة، ص: ١١، أصول الاقتصاد الإسلامي، د/ رفيق يونس المصري، ص: ١٤.
- وقد قسم العلماء أنواع الحاجات الأساسية للإنسان إلى ثلاثة أقسام مرتبة ترتيباً تصاعدياً على النحو التالي:
- ١- الضروريات: هي التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الآخرة يكون فوات النعيم، والرجوع بالخسران المبين. وهي خمس ضروريات: (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال).
 - ٢- الحاجيات: ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراخ دخل على المكلفين - على الجملة - الحرج والمشقة دون اختلال شيء من الضروريات، وذلك كأنواع المعاملات التي لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج
 - ٣- الكماليات (التحسينات): وهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات، ويجمع ذلك مكارم الأخلاق، والآداب الشرعية. ينظر: الموافقات للإمام الشاطبي: المقدمة ص: ٥ الموسوعة الفقهية الكويتية ١٠ / ٢١٥.
- (٢) تنقسم الموارد المذكورة إلى قسمين: موارد غير محدودة، كالهواء، وأشعة الشمس، فمثل هذه الموارد يستطيع جميع البشر الحصول عليها بلا مقابل وبكل يسر وسهولة، كما تشمل الموارد المحدودة، والتي تستنفد بسرعة، كالماء والغذاء والكساء، والمشكلة الاقتصادية تحدث عندما تقل الموارد المحدودة ويتعسر حصول الإنسان عليها، وهنا يمكن القول بوجود مشكلة اقتصادية، والتي يعتبر الفقر والجوع من أبرز مظاهرها. ينظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، إبراهيم محمد البطاينة، ص: ٢٠.
- (٣) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول د/ محمد شوقي الفنجري، ص: ٣٥.

=



سبب المشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين^(١) هم الفقراء أنفسهم سواء لكسلهم، أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد. فقضية الفقر في نظرهم، هي أساساً قضية قلة إنتاج وقد رتب على ذلك الفكر الاقتصادي الرأسمالي، أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيد أو شرط وأن على من خانة الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله.

سبب المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين^(٢) هم الأغنياء أنفسهم باستثمارهم دون الأغلبية الكادحة بخيرات المجتمع، وبالتالي ينشأ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع فقضية الفقر في نظره هي أساساً قضية سوء توزيع. وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

ولعل من تمام الفائدة أن نبين الفرق بين مصطلحي: «حد الكفاف» و«حد الكفاية» المذكورين، فحد الكفاف يقتصر على سد الضروريات القصوى من مطعم ومسكن وملبس، أما حد الكفاية فيتعدى ذلك إلى ما لا بد للإنسان منه على ما يليق بحاله، من نكاح وتعليم وعلاج وقضاء دين، وما يتزين به من ملابس وحلي وغير ذلك. وفي ضوء هذا الفرق بين حد الكفاف وحد الكفاية يتجلى حرص الإسلام على توفير الحياة الكريمة للإنسان، وأن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية، بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينها. وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرناً، معبراً عنه باصطلاح "الرفاهية الاقتصادية" أو "الرءاء المادي. ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٣١٣)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمصباح المنير للفيومي مادة (كف)، التعريفات للجرجاني: ١٨٥.

(١) الرأسمالية: نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائياً عن الحياة. ولقد ذاق العلم بسببه ويلات كثيرة نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنسان. وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني ٢/٩١٠.

(٢) الاشتراكية: حركة ظهرت في القرن التاسع عشر تدعو إلى إلغاء الملكية الفردية وإلى نيل التقاليد والأعراف، وشيوعية الأموال والنساء بين الجميع. ينظر: المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، د/غالب بن علي عواحي ٢/١٠٢٥.



ثالثاً: نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

مردُّ المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي^(١) ليس الفقراء وقلة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرأسمالي. كما أنه ليس سببها هم الأغنياء أو التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكي. وإنما تتمثل في أمرين:

أولهما: مشكلة القصور في استغلال الموارد الطبيعية لا قلة هذه الموارد، فهي كثيرة ومتنوعة، وقد أودع الله في الأرض كل ما يحتاجه الإنسان، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(٢).

ثانيهما: مشكلة أثره الأغنياء وسوء التوزيع لا الملكية الخاصة ذاتها، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٣).

فمشكلة الفقر في التشخيص الإسلامي، تتمثل في فساد النظام الاقتصادي سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع. وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يُسلم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس مما يرفضه الإسلام^(٤).

(١) من الجدير بالذكر هنا أن نوه ببعض المميزات الكبيرة التي يتسم بها الاقتصاد الإسلامي والتي من أهمها أنه العدل الوسط بين النظامين السابقين، أو بتعبير أدق: هو نظام قائم بذاته، له فكره الاجتماعي الخاص به، فهو يعترف بقيمة الإنسان، كما يعترف بحقوق المجتمع، فيقيم توازناً بينهما، بل إنه جعل الفرد للجماعة، والجماعة للفرد عن طريق التضامن العام بين الأفراد، فهو إذن ليس فردياً فقط يؤدي إلى الرأسمالية، وليس جماعياً يؤدي إلى الاشتراكية، وإنما يمنح الفرد قدراً من الحرية بحيث لا يطغى على كيان الآخرين، ويمنح المجتمع أو الدولة التي تمثله سلطة واسعة في تنظيم الروابط الاجتماعية والاقتصادية على أساس من الحب المتبادل بين الفرد والجماعة، لا على أساس الحقد وإيجاد العداوات بين الناس. ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته. د/ وهبة الزحيلي ٦/ ٤٥٧٦.

(٢) إبراهيم: ٣٤.

(٣) يس: ٤٧.

(٤) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، ص: ٤٦.



كما توجد أسباب أخرى يمكن إضافتها لأسباب المشكلة الاقتصادية في الإسلام علاوة على ما سبق، تتمثل في الترف الزائد في إشباع الحاجات المادية، مما يزيد من كمية الاستهلاك الذي يحرم بقية الأفراد من الاستمتاع بالموارد، بالإضافة إلى الأزمة الروحية الناجمة عن البعد عن الله وشريعته، واقتراف الذنوب والمعاصي المؤدية لغضب الله ولعنته^(١).

وسوف يتم تناول أسباب المشكلة الاقتصادية وعلاجها في القرآن الكريم، فيما يأتي من صفحات البحث.

(١) بتصرف: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، د إبراهيم محمد أحمد البطاينة، ص: ٢٦.



المبحث الأول

أسباب المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم

تمهيد:

جاء حديث القرآن الكريم عن أسباب المشكلة الاقتصادية حديثا مفصلا واضح المعالم والأبعاد، وقد سلك القرآن في سبيل توضيح تلك الأسباب طرائق شتى كي تتقرر في النفوس: من حديث مباشر عن سبب من أسباب المشكلة الاقتصادية، إلى قصة يوردها عن الأمم الغابرة تحوي فيما تحويه حديثا عن ذنب من الذنوب الاقتصادية كالغش أو التطفيف في الكيل والميزان، أو الإسراف والتبذير، إلى غير ذلك من وسائل القرآن الكريم التي يجد أولوا الألباب فيها حاجتهم وبعيتهم.

وقد اختلف حديث القرآن كثيرا عن حديث الاقتصاد المعاصر الذي حصر المشكلة الاقتصادية في مظاهر مادية محضة، ولم يلتفت كثيرا إلى النواحي المعنوية والتي كان لإهمالها وعدم العناية بها أسوأ الأثر على اقتصاديات الأفراد والدول.

وفيما يلي عرض لأسباب المشكلات الاقتصادية من المنظور القرآني.



المطلب الأول

الانحراف عن منهج الله الذي رسمه لعباده وضمن لهم الخير في اتباعه

من أبرز أسباب المشكلات الاقتصادية لأية أمة من الأمم: الانحراف عن المنهج الإلهي الحكيم، والذي يشمل كل خروج عن منهج الله تبارك وتعالى وتشريعاته. وتتمثل هذا الانحراف في اقتراف الذنوب والمعاصي التي تستنزل غضب الله تعالى وتمحق البركة من الحياة والأحياء، ويمكننا تقسيم تلك العاصي إلى نوعين:

الأول: الذنوب والمعاصي العامة، وهذا يشمل الصغائر والكبائر، كالزنا، وشرب الخمر، والنظر الحرام، وأكل الحرام، والغيبة، والنميمة، والحسد، وإيذاء المسلمين، والسفور، والاختلاط المحرم، وتفشي الفواحش، وغياب الحياء، والاستهانة بأمر الشعائر كتأخير الصلاة عن أوقاتها أو تضييعها، ومنع الزكاة، والاستهانة بشريعة الصوم، وعدم الحج للمستطيع.

الثاني: الذنوب التي لها بُعد اقتصادي، ويقصد بها الذنوب المتعلقة بالجرائم الاقتصادية كالتطيف في الكيل والميزان، والغش، والتبذير والإسراف، والعقود المخالفة للشريعة، والبيع المحرمة، وغيرها مما هو بسبيل من ذلك.

وكلا النوعين من الذنوب والمعاصي له أسوأ الأثر على الاقتصاد، وسوف يتجلى هذا البعد الاقتصادي فيما سيورده البحث من آيات كريمة، مما يؤكد العمق الدلالي لهذه الشواهد المباركة.

أولاً: الانحراف بارتكاب المعاصي والذنوب العامة (الصغائر والكبائر): والذي ينظر في كتاب الله تعالى يجد أن من أعظم أسباب المشكلة الاقتصادية مخالفة أوامر الله - ﷻ - وارتكاب ما نهى الله عز وجل عنه، ولذا يربط القرآن الكريم في كثير من الأحيان بين المعاصي وبين المشكلات الاقتصادية التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات، فلا توجد معصية وانحراف عن المنهج الإلهي إلا ويقترن بها - في الغالب - تدهور اقتصادي تدوَّق الأفراد والجماعات ويلاتة، وتتلف بناؤه.



وقد حفل القرآن الكريم بكثير من الشواهد التي تربط بين الانحراف عن منهج الله تعالى، وبين التدهور الاقتصادي الذي ينتج عنه تلك المشكلات الاقتصادية الكبيرة، وجاء حديثه جامعاً شاملاً لكل ألوان الانحرافات المسببة للمشكلات الاقتصادية. ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١). فقد بين الكتاب الكريم أن من آثار الذنوب والمعاصي: أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهواء، والزرع، والثمار، والمسكن^(٢).

قال القرطبي: «والفساد: القحط وقلة النبات وذهاب البركة. ونحوه قال ابن عباس قال: هو نقصان البركة بأعمال العباد كي يتوبوا. قال النحاس: وهو أحسن ما قيل في الآية»^(٣). وأوضح ابن عاشور بعض مظاهر هذا الفساد، فقال: «وفساد البر يكون بفقدان منافعه وحدوث مضاره، مثل حبس الأقوات من الزرع والثمار والكلأ، وفي موت الحيوان المنتفع به، وفي حدوث الجوائح من جراد وحشرات وأمراض. وفساد البحر كذلك يظهر في تعطيل منافعه من قلة الحيتان واللؤلؤ والمرجان، وكثرة الزوابع الحائلة عن الأسفار في البحر، ونضوب مياه الأنهار وانحباس فيضاتها الذي به يستقي الناس»^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾^(٥)، قال الإمام الرازي: «فالضنك أصله الضيق والشدة وهو مصدر ثم يوصف به فيقال: منزل ضنك، وعيش ضنك، فكأنه قال: معيشة ذات ضنك، واعلم أن هذا الضيق المتوقع به إما أن يكون في الدنيا أو في القبر أو في الآخرة أو في الدين أو في كل ذلك أو أكثره. أما الأول: فقال به جمع من المفسرين وذلك لأن المسلم لتوكله على الله يعيش في الدنيا عيشاً طيباً كما قال:

(١) سُورَةُ الرُّومِ: ٤١.

(٢) الداء والدواء، ص: ٦٤.

(٣) تفسير القرطبي ٤٠/١٤.

(٤) التحرير والتنوير ١١٠/٢١.

(٥) سورة طه: ١٢٤.



﴿فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾^(١)، والكافر بالله يكون حريصا على الدنيا طالبا للزيادة أبدا، فعيشته ضنك وحالته مظلمة^(٢).

٣- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

فهي تشير إلى تمام عدله - تعالى - وقسطه في حكمه، بأنه تعالى لا يغير نعمة أنعمها على أحد إلا بسبب ذنب ارتكبه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَّالٍ﴾^(٤)^(٥).

فلما قام البشر بتغيير نعمة الإيمان إلى الكفر، واستبدلوا بشكر النعمة جحودها، جزاهم الله تعالى بالطوفان وبالصواعق وبالهلاك؛ لأنهم غيروا ما بأنفسهم، ولو أنهم عادوا إلى شكر الله وعبادته؛ لأعاد لهم الله نعم الأمن والاستقرار والحياة الطيبة^(٦).

والنعمة المذكورة في الآية يراد بها ما يكون فيه البشر من سعة الحال والرفاهية والعزة والأمن والخصب وكثرة الأولاد، والتغيير قد يكون بإزالة الذات، وقد يكون بإزالة الصفات فقد تكون النعمة أذهبت رأسا وقد تكون قللت وأضعفت^(٧).

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٨). ففي هذه الآية إشارة إلى بعض ما تخلفه المعصية من آثار اقتصادية، بسبب ما اجترحته الأيدي من أثام وخروج عن المنهج القويم، قال الرازي: المراد بهذه المصائب الأحوال

(١) سورة النحل من الآية: ٩٧.

(٢) تفسير الرازي ١١/٢٢.

(٣) سورة الأنفال: ٥٣.

(٤) سورة الرعد: ١١.

(٥) تفسير ابن كثير ٧٨/٤.

(٦) تفسير الشعراوي ٨/٤٧٥٩.

(٧) البحر المحيط في التفسير ٥/٣٣٧.

(٨) سورة الشورى: ٣٠.



المكروهة نحو الآلام والأسقام والقحط والغرق والصواعق وأشبابها^(١)، وقد استدلل الإمام ابن القيم بهذه الآية على بعض آثار الذنوب الاقتصادية، فقال: «وبالجملة أنها (أي المعاصي) تمحق بركة الدين والدنيا، فلا تجد أقل بركة في عمره ودينه ودنياه ممن عصى الله، وما محقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق»^(٢).

وقد عبرت السنة الشريفة - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام- عن هذا الأثر الاقتصادي بحرمان الرزق، وهو مظهر من مظاهر المشكلات الاقتصادية، كما ورد في قوله - صلى الله عليه وسلم -: «وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمَ الرِّزْقَ بِالدَّنْبِ يُصِيبُهُ...»^(٣).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما-، قَالَ: أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتَلَيْتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا، إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونَ، وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ، وَشَدَّةِ الْمُتُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مَنَعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْهَائِمُ لَمْ يُمَطَّرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ، وَعَهْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكُمُ أَيْمَتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ»^(٤).

(١) تفسير الرازي ٢٧/٦٠٠.

(٢) الداء والدواء ص: ٨٤.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث ثوبان رضي الله عنه: ٢٨٢/٥ رقم: ٢٢٤٤٠، وهو في "الزهد" لوكيع (٤٠٧)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب العقوبات (٤٠٢٢)، وابن حبان باب الأدعية، ذُكِرَ الْإِخْتَارُ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ مِنَ الْمُوَاطَّئَةِ عَلَى الدُّعَاءِ وَالْبِرِّ (٨٧٢)، والبيهقي في شرح السنة، كتاب البر والصلة باب بر الوالدين، رقم: ٣٤١٨، وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٨٦)، والنسائي في الرقاق في السنن الكبرى " رقم: ١١٧٧٥، والطبراني في المعجم الكبير (١٤٤٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر مناقب ثوبان رضي الله عنه، ٤٩٣/١.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب العقوبات رقم: ٤٠١٩. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف، لضعف ابن أبي مالك واسمه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الهمداني = الدمشقي. وأخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" ٣/ ٢٢٠ و٨/ ٣٣٣ - ٣٣٤ من طريق خالد بن يزيد، بهذا الإسناد.



ثانيا: الانحراف عن طريق ارتكاب مخالفات ومعاصٍ ذات بعد اقتصادي: ويقصد بها تلك الذنوب التي يكون لها بُعدٌ وأثر اقتصاديٌّ ظاهر، وهو ما كان متعلقا بالأموال وإدارتها، والتعامل معها، وقد تحدث القرآن عن هذا النوع من الذنوب وذكر أنه كان سببا في تدمير أُمم بأكملها وضرب القرآن لذلك أمثالا نذكر منها:

أولا: عاد قوم هود – عليه السلام- والسفه في التعامل مع النعم: فقد كانت لهم مخالفات ذات بعد اقتصادي واضح تمثلت في سوء تخصيص الموارد، والسفه في التعامل معها بالتطاول في البناء عبثا، وبناء المصانع افتخارا، كما قال ربنا مصورا حالهم على لسان نبيهم تصويرا بليغا: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾^(١)، فإن كلمة ﴿ تَعْبَثُونَ ﴾ مما يشير إلى بعض ما كانوا فيه من السفه والطيش في التعامل مع الموارد، فبدلا من أن تكون الإنشاءات والبناء مجالا للنفع العام ومقصدا من مقاصد إعمار الحياة، انقلب القصد لديهم فاتخذوا ذلك مجالا لطيشهم وميدانا لإشباع ما عندهم من شهوة اللهو واللعب قال الطاهر ابن عاشور رحمه الله: «قيل: جعلت عاد بنايات على المرتفعات على الطرق يعبثون فيها ويسخرون بالمارة. وقد يفسر هذا القول بأن الأمة في حال انحطاطها حولت ما كان موضوعا للمصالح إلى مفاسد فعمدوا إلى ما كان مبنيا لقصد تيسير السير والأمن على السابلة من الضلال في الفيا في المهلكة فجعلوه مكانا لهو وسخرية»^(٢) فكان عاقبتهم أن دمر الله ما أنشأوه من مبان ومصانع، وذلك بأحد جنده عز وجل وهو الريح، قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا عَادُ فَاهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾^(٣).

وأخرجه باختصار الطبراني (١٣٦١٩) من طريق خالد بن يزيد ... وله طريق آخر يتقوى به عند الحاكم ٤ / ٥٤٠، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٥٥٨)، وفي "الأوسط" (٤٦٧١) من طريقين عن الهيثم بن حميد، عن أبي مُعَيْدٍ حفص بن غيلان، عن عطاء بن أبي رباح قال: كنت مع عبد الله بن عمر ... وهذا إسناد حسن رجاله ثقات إلا أن حفص بن غيلان ينزل عن رتبة الصحيح.

(١) الآيات ١٢٨ – ١٣٠ من سورة الشعراء.

(٢) التحرير والتنوير ١٩ / ١٦٨.

(٣) سورة الحاقة: ٦.



وقد أظهرت آيات سورة الأحقاف بعض مظاهر الدمار الاقتصادي الذي لحق بهم، وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ (٢٤) تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾^(١).

ثانيا: ثمود قوم صالح - عليه السلام- والرفاهية الزائدة:

كان لثمود أيضا جرائم وذنوب ذات بعد اقتصادي تمثل في الترف الذي بدا في سوء التخصيص، واستخدام الموارد بالإسراف وقد صور ربنا سبحانه وتعالى ذلك بقوله: ﴿اتَّزَكَّوْنَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ * فِي جَنَّاتٍ وَعَيْونٍ * وَذُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ * وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادَ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَادَّكُرُوا ءالَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٣).

وقد صورت الآيات بعض مظاهر هذا الانحراف الاقتصادي عند ثمود، وذلك في الترف والإسراف والرفاهية التي لا مبرر لها، وعدم الجدية في التعامل مع الحياة والموارد، ولذا استحقوا أن يعاقبهم الله تعالى بما صورته القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُخْتَطِرِ﴾^(٤)، وفي قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٥).

وهكذا تكون نهاية المسرفين خراب، ودمار، وحسرة، وألم، ونعوذ بالله من الخذلان.

تعليق على جرائم عاد وثمود:

تمثلت جرائم عاد وثمود بعد الشرك بالله تعالى وتكذيب الأنبياء في الإسراف والتبذير وعدم صيانة النعم والموارد، وهي من أبرز أسباب المشاكل الاقتصادية التي

(١) سورة الأحقاف: ٢٤، ٢٥.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ١٤٦-١٤٩.

(٣) سورة الأعراف: ٧٤.

(٤) سورة القمر: ٣١.

(٥) سورة النمل: ٥٢.



تتعرض لها الأفراد والدول، فالفرد أو الدولة التي يزيد استهلاكها عن الحدود المعقولة وتنفق المال فيما لا تحتاجه وعلى أشياء لا تستحق عرضة للمشاكل الاقتصادية الكبيرة. قال ابن فارس: «السَّيْنُ وَالرَّاءُ وَالْقَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَعَدِّي الْحَدِّ، تَقُولُ: فِي الْأَمْرِ سَرَفٌ، أَيْ مُجَاوِزَةُ الْقَدْرِ». وقال الراغب: السَّرَفُ: تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾^(١). وقد ذكر القرآن الكريم الإسراف والتبذير في مواضع كثيرة وكلها وردت في معرض الذم والنعي على المتصرفين بتلك الصفة وبيان عاقبة ما تورطوا فيه، ومن ذلك:

فمن ذلك قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(٢). حيث تدل الآية على الآثار السيئة التي يشعر بها المسرفون المبذرون بعد وقوعهم في ورطة الإفراط أو التفريط في التعامل مع المال، فيصير أمرهم إلى الندم، واللوم، والحسرة على ما كان في أيديهم فأفنوه ثم احتاج فلم يجد، قال الإمام الزمخشري: «هذا تمثيلٌ لمنع الشحيح وإعطاء المسرف، وأمر بالاقتصاد الذي هو بين الإسراف والتقتير فَتَقْعُدَ مَلُومًا فتصير ملوما عند الله، لأن المسرف غير مرضى عنده وعند الناس، يقول المحتاج: أعطى فلاناً وحرمني. ويقول المستغنى: ما يحسن تدبير أمر المعيشة. وعند نفسك إذا احتجت فندمت على ما فعلت مَحْسُورًا منقطعاً بك لا شيء عندك»^(٣).

ومن النصوص القرآنية التي تدم الإسراف وتبين سوء عاقبته على الأمم والشعوب قوله تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾^(٤)، فقد نهت الآية عن التبذير، وهو تفريق المال في غير وجهه، وهو مرادف الإسراف، فإنفاقه في الفساد تبذير، ولو كان المقدار

(١) سورة الفرقان: ٦٧، وينظر: مقاييس اللغة ١٥٣/٣، باب السين والراء وما يثلثهما، المفردات في غريب القرآن، ص: ٤٠٧ (سرف).

(٢) سورة الإسراء: ٢٩.

(٣) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ٦٦٢/٢.

(٤) سورة الإسراء: ٢٦، ٢٧.



قليلًا، وإنفاقه في المباح إذا بلغ حد السرف تبذير. ووجه النهي عن التبذير هو أن المال جعل عوضًا لاقتناء ما يحتاج إليه المرء في حياته من ضروريات وحاجيات وتحسينات. وكان نظامُ القصد في إنفاقه ضامنًا كفايته في غالب الأحوال بحيث إذا أنفق في وجهه على ذلك الترتيب بين الضروري والحاجي والتحسيني أمن صاحبه من الخصاصة فيما هو إليه أشدُّ احتياجا، فتجاوزَ هذا الحدِّ فيه يسمى تبذيرا بالنسبة إلى أصحاب الأموال ذات الكفاف، وأما أهل الوفرة والثروة فلأن ذلك الوفرة آتٍ من أبواب اتسعت لأحد فضاقت على آخر لا محالة؛ لأن الأموال محدودة، فذلك الوفرة يجب أن يكون محفوظا لإقامة أود المعوزين وأهل الحاجة الذين يزداد عددهم بمقدار وفرة الأموال التي بأيدي أهل الوفرة والجدة، فهو مرصود لإقامة مصالح العائلة والقبيلة وبالتالي مصالح الأمة، وأحسن ما يبذل فيه وفر المال هو اكتساب الزلفى عند الله والمقصد الشرعي أن تكون أموال الأمة عدة لها وقوة لابتناء أساس مجدها والحفاظ على مكانتها حتى تكون مرهوبة الجانب مرموقة بعين الاعتبار غير محتاجة إلى من قد يستغل حاجتها فيبتز منافعها، ويدخلها تحت نير سلطانه»^(١).

الآثار الاقتصادية السيئة المترتبة على الإسراف والتبذير:

وبالتأمل فيما سبق من النصوص يمكن أن نذكر أهم الآثار السيئة المترتبة على الإسراف والتبذير والتي تكمن فيما يلي:

١- أن الإسراف سبب في إهدار الأموال وإضاعتها فيما لا يحقق مصلحة للفرد أو للجماعة.

(١) التحرير والتنوير ٧٩/١٥ بتصرف يسير، وفي القرآن الكريم آيات أخرى تدم الإسراف والتبذير لا يتسع المقام للتعليق عليها، وهي بينة بذاتها لا تحتاج سوى التأمل وإمعان النظر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأنعام: ١٤١، وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ سورة الأعراف: ٣١، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ سورة الفرقان: ٦٧.



٢- أن الإسراف سبب في الخسائر الاقتصادية الفادحة التي تتكبدها الأفراد والدول نتيجة إنفاق الأموال في غير وجهها الصحيح.

٣- أن التبذير والإسراف من أعظم أسباب اهتزاز اقتصاد الدولة وتدني مستواه، وربما أصيبت ميزانيتها بعجز كبير، وهبطت عملتها إلى مستوى متدنٍ، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم، ومن ثم ترتفع الأسعار ويعم الغلاء، وينخفض سعر العملة في الخارج، وتنزح رؤوس الأموال خارج البلاد^(١).

٤- خطورة الإسراف الكبرى على مستقبل الدول السياسي حيث إنه من أقرب الطرق المؤدية إلى الاحتلال وذلك لأنه يؤدي إلى العجز الذي يؤدي إلى الدين والحاجة وبالتالي يجعل للخصوم وأعداء الدولة مدخلا للتدخل في شؤونها بحجج كثيرة، وفي النهاية تقع الكارثة، والمتأمل في التاريخ القديم والحديث يرى مصداق ذلك واضحاً جلياً.

(١) مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، ص: ١٠١، ١٠٢.



المطلب الثاني

الفساد بكل صورته وأشكاله وأنواعه

الفساد هو: «خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعا به، ونقيضه الصلاح، وهو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة»^(١)، هكذا عرفه الإمام الزمخشري رحمه الله تعالى عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾^(٢)، ثم بين بعض آثاره إجمالاً فقال: «والفساد في الأرض: هيّج الحروب والفتن؛ لأن في ذلك فساد ما في الأرض وانتفاء الاستقامة عن أحوال الناس والزرع والمنافع الدينية والدنيوية»^(٣).

ويمكن تعريفه تعريفاً جامعاً بأنه: سلوك إنساني يتمثل في تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

وقد وردت مادة (فسد) ومشتقاتها فيما يقرب من سبعة وأربعين موضعاً من القرآن الكريم، ولعل في هذا العدد ما يلفت النظر إلى الآثار الخطيرة والمدمرة للفساد بكل أنواعه:

- الفساد السياسي، الذي يتمثل في استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو في تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.
- الفساد الاجتماعي، المتمثل في اختلال القيم الاجتماعية والأسرية ينعكس أثره على العلاقات التي تربط المجتمعات بعضها ببعض بنشر الرذيلة.
- الفساد الثقافي، المتمثل في الخروج عن الثوابت الفكرية والدينية للدولة أو المجتمع، مما يفكك هويتها.

(١) تفسير الزمخشري: ٦١/١.

(٢) سورة البقرة: ١١.

(٣) تفسير الزمخشري: ٦١/١.



- الفساد الاقتصادي، المتمثل في اتخاذ المال المشبوه وسيلة للضغط والتعاقد بغرض الحصول على منافع مادية وأرباح ملموسة، وهو تزوير الحقائق والوقائع الاقتصادية.
- الفساد البيئي، هو ما يلحق موارد البيئة من عطل بحيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية^(١).

وهذه الصور للفساد تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الاقتصاد، وعلاجها علاج للاقتصاد وتقوية له وحل لمشاكله التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. ومن صور الفساد التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد:

أولاً: الغش بكل صوره وأنواعه

مفهوم الغش: كل تغيير أو تعديل أو تشويه يقع على الجوهر أو التكوين الطبيعي لمادة أو سلعة معدة للبيع، ويكون من شأن ذلك النيل من خواصها الأساسية أو إخفاء عيوبها أو إعطائها شكل ومظهر سلعة أخرى تختلف عنها في الحقيقة وذلك بقصد الاستفادة من الخواص المسلوقة أو الانتفاع بالفوائد المستخلصة والحصول على فارق الثمن^(٢). والغش بكل صوره محرم في الشريعة الإسلامية في كل أنواع السلع ومع كل أصناف الناس مسلمين وغير مسلمين، وهو نوع من التدليس، وهو من الكبائر وله آثار مدمرة على الاقتصاد كما وردت بذلك الآيات والأحاديث. وقد أورد القرآن الكريم صوراً للغش واعتبره سبباً من أعظم أسباب التأثير السلبي على اقتصاديات الدول، ومن تلك الصور:
الغش في الكيل والميزان، وقد نهى القرآن عنه في مواضع كثيرة وأمر في مقابل ذلك بتوفية الكيل حقه وعدم نقصانه، من ذلك:

(١) الفساد، مفهومه، وأنواعه، وسبل القضاء عليه، رؤية قرآنية د/ محمد عبد الله الجيوس ص: ٥.

(٢) أثر الغش في إحداث الخسائر الاقتصادية في قطاع البناء العراقي، د. خليل إسماعيل إبراهيم، ص: ٤.



- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ

بِالْقِسْطِ﴾ (١).

- وقوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿وَأَلِي مَدِينٍ أَحَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا

اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ

أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢).

- وقوله تعالى على لسانه أيضا: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ

الْمُسْتَقِيمِ * وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٣).

فرد عليه قومه مستنكرين فرض ضوابط على تصرفاتهم العقدية والاقتصادية وتمسكوا

بالحرية الاقتصادية المنفلتة وذلك حسب تصوير القرآن في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ

أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ

الرَّشِيدُ﴾ (٤)، فكان عقاب الله لهم في الدنيا بالعذاب الذي أهلكتهم وأموالهم، قال تعالى:

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (٥) (٦).

- وقوله تعالى: وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ

تَأْوِيلًا﴾ (٧).

(١) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٢) سورة الأعراف: ٨٥.

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ١٨١ - ١٨٣.

(٤) سورة هود، الآية: ٨٧.

(٥) سورة الشعراء الآية: ١٨٩.

(٦) ينظر: الذنوب والعقوبات الاقتصادية، د/ محمد عبد الحلیم عمر ص: ٥٠.

(٧) سورة الإسراء: ٣٥.



- وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(١). ولعل تنصيب القرآن الكريم على هذا النوع بالذات لشيوعه وكثرته؛ لأنه في باب المعاملات التي لا غنى عنها لجميع الناس فلذا نص القرآن عليه، وهو في القرآن الكريم صورة من صور الفساد المالي.

آثار الغش الاقتصادية:

وتظهر آثار الغش على الاقتصاد في النقاط التالية:

١- الخسارة التي تعود على المشتريين للسلع المغشوشة حيث تتلف سريعا، فتستنزف أموال الناس لشراء غيرها مما يعود بأثر سيئ على أحوالهم المادية وبالتالي على أحوال الدولة التي يحيون فيها.

٢- انهيار الطرق والأبنية التي تم غش مكوناتها، هذه خسارة اقتصادية كبير تكبد الدول مبالغ طائلة من أجل إعادة البناء أو الترميم، وكان من الممكن الاستفادة بهذه الأموال في مشاريع تعود على الدولة بالرخاء.

٣- ما يترتب على الغش من تلوث في البيئة وأثر على حياة الناس والأحياء وهي خسائر اقتصادية للبلاد.

٤- ما يعود على الصحة العامة التي تؤثر بعد حين على الأداء والإنتاج بشكل عام.

٥- ما فيه من أكل أموال الناس بالباطل والتسلط على مال الناس بدون وجه حق، والإثراء بطريق غير مشروع، ومحقق بركة المال الحرام.

ومن صور الفساد المالي الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول:

ثانيا: الاحتكار

ومعنى الاحتكار في اللغة: حبس الطعام إرادة الغلاء، والاسم منه: الحُكْرَة.

(١) سورة المطففين: ١-٣.



أما في الشرع فقد عرفه الحنفية بأنه: اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء. وعرفه المالكية بأنه رصد الأسواق انتظارا لارتفاع الأثمان، وعرفه الشافعية بأنه اشتراء القوت وقت الغلاء، وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق. وعرفه الحنابلة. بأنه اشتراء القوت وحبسه انتظارا للغلاء^(١). ويمكن تعريفه أيضا بأنه: حبس مال أو منفعة أو عمل، والامتناع عن بيعه وبذله حتى يعلو سعره غلاء فاحشا غير معتاد بسبب قلته وانعدام وجوده في مظانه، مع شدة حاجة الناس أو الدولة أو الحيوان إليه^(٢).

حكم الاحتكار:

اتفق الفقهاء على أن الاحتكار بالقيود التي سبق ذكرها في تعريف الاحتكار: حرام؛ لما فيه من الإضرار بالناس، والتضييق عليهم^(٣). كما اعتبره ابن حجر الهيتمي من الكبائر. وقال: إن كونه كبيرة هو ظاهر الأحاديث، من الوعيد الشديد، كاللعنة وبراءة ذمة الله ورسوله منه والضرب بالجذام والإفلاس. وبعض هذه دليل على الكبيرة^(٤).

قال ابن خلدون في المقدمة عن الاحتكار قال: «ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار، أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشؤوم. وأنه يعود على فائدته، بالتلف والخسران. وسببه، والله أعلم، أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطراراً، فتبقى النفوس متعلقة به. وفي تعلق النفوس بمالها سر كبير في وباله على من يأخذه مجاناً، ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل. وهذا وإن لم يكن مجاناً فالنفوس متعلقة به، لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/ ٩٠).

(٢) المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، دبيان محمد الديبان، ص: ٤٠٨/٤.

(٣) تفسير القرطبي ١٢:٣٤، الاختيار لتعليل المختار للموصلي الحنفي ٤ / ١٦٠، المغني ٤ / ٢٤٣، بدائع الصنائع ١٢٠/٥، شرح النيل وشفاء العليل ١٦٧/٨، المحلى ٦٤/٩، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٧/٦، المهذب ٢٩٢/١، الروضة الهمية ٢٧٤/١، ٢٩٢.

(٤) الزواجر ٢١٦/١.



كالمكره. وما عدا الأقوات والمأكولات من المبيعات لا اضطرارا للناس إليها، وإنما يبعثهم عليها التفتن في الشهوات، فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختيار وحرص. ولا يبقى لهم تعلق بما أعطوه. فلهذا يكون من عرف بالاحتكار، تجتمع القوى النفسانية على متابعتة، لما يأخذه من أموالهم، فيفسد ربحه»^(١).

أدلة تحريم الاحتكار:

استدل الذاهبون إلى تحريم الاحتكار بالقرآن والسنة والمعقول:

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدَقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٢). قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى: «روى عن يعلى بن أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «احتكار الطعام في الحرم إحد فيه»^(٣)، وهناك آيات أخرى في القرآن الكريم يمكن أن يستدل بها على تحريم الاحتكار، منها:

● قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٥) ولا شك أن الاحتكار من أعظم أبواب أكل أموال الناس بالباطل.

قال المراغي في تفسيره: «أي لا يأكل بعضكم مال بعض، وسماه ماله إشعارا بوحدة الأمة وتكافلها، وتنبيهها إلى أن احترام مال غيرك احترام وحفظ لمالك، كما أن التعدي على مال غيرك جناية على الأمة التي هو أحد أعضائها، ولا بد أن يصيبه سهم من كل جناية تقع عليها، إذ هو باستحلال مال غيره يجرئ غيره على استحلال أكل ماله إذا كان في طاقته، والباطل كلمة معروفة المعنى عند الناس بوجوهها الكثيرة ويدخل فيها: الربا، والأموال التي

(١) مقدمة ابن خلدون ص: ٢٢٤..

(٢) سورة الحج: ٢٥.

(٣) وينظر: القرطبي ٥٥/١٩، ١٦٥٧/٣) زهرة التفاسير (١٦٥٧/٣) زهرة التفاسير (١٩٥٨/٤) زهرة التفاسير (٢٢٧٢/٥)..

(٤) سورة النساء: ٢٩.

(٥) سورة البقرة: ١٨٨.



تلقى إلى الحكام رشوةً، والتعدي على الناس بغصب المنفعة، وضروب الغش والاحتيال»^(١). ا. هـ بتصرف، ولا شك أن الاحتكار داخل في الأمور المذكورة لأنه أكل لأموال الناس بدون وجه حق، حيث يختزن المحتكر السلعة حتى يرتفع سعرها، ثم يبيعها بأضعاف أثمانها حين تشتد حاجة الناس إليها، وهو ما كان يمكن تفاديه لو أنه باعها من وقتها بسعر يومها دون التريص بها الغلاء الفاحش الذي يرهق ميزانيات الأسر وبالتالي الدول.

وقد بين الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله تعالى - في تفسيره بعض الآثار المترتبة على أكل أموال الناس بالباطل والتي يدخل فيها الاحتكار، فقال: «فالنهي عن أكل مال الناس بالباطل، لنزاهة النفس والمجتمع وطهارته من أسباب النزاع، فالنواهي تتدرج في الخصوص الإسلامية في هذه الآيات من إبعاد نفوس الأحاد عن الإرجاس في العبادات، إلى النهي للجماعة كلها عما يفنى الجماعات من أخذ المال بالباطل؛ لأنه قتل لها كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

فأخذ أموال الناس بالباطل، وشيوع ذلك، واستمراؤه يقتل الأمة؛ لأنه يشيع فيها الفساد، ضياع الحقوق، وألا يحترم العدل، ويسود الظلم، وبذلك تفنى الأمم، وتذهب قوتها أمام من يتريص بها الدوائر»^(٣).

• ومما يمكن الاستدلال به أيضا من القرآن: قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٤).

(١) تفسير المراغي ٨٢/٢.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

(٣) زهرة التفاسير ٥٦٨/٢.

(٤) سورة الحشر: ٧.



والنص الكريم وإن كان وارداً في سياق معين (وهو الحديث عن الفيء وقسمته) فإنه يمكن الاستدلال به على منع الاحتكار وتحريمه، من حيث الأثر المترتب على الاحتكار، حيث إن المحتكر بتأخيره عرض السلعة حتى يحتاج الناس إليها يرتفع ثمنها أضعافاً كثيرة مما يدر عليه أرباحاً كثيرة فيثري بعض الناس ثراءً فاحشاً على حساب الآخرين، وبالتالي يتركز المال في بضعة أياد محدودة، وهذا هو عين الرأسمالية الجشعة التي تختلف اختلافاً كلياً مع النظرة الإسلامية للاقتصاد، كما تم بيانه في مقدمة هذا البحث عند الحديث عن المشكلة الاقتصادية من وجهات النظر الاقتصادية المختلفة.

الأدلة من السنة على تحريم الاحتكار:

ومن الأدلة من السنة على تحريم الاحتكار:

• ما ورد في صحيح الإمام مسلم كان سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ» وفي رواية: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»^(١).

• وحديث المحتكر ملعون^(٢).

(١) صحيح مسلم كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم: (١٢٩، ١٣٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب البيع، باب الحكرة، رقم: ١٤٨٩٣، وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٤/٢، كتاب البيوع، رقم (٢١٦٤) وقال الذهبي فيه علي بن سالم ضعيف، وابن ماجه ٢٨٢/٣، في أبواب التجارات، باب الحكرة والجلب، رقم: (٢١٥٣)، قال شعيب الأرنؤوط في التعليق عليه: "إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جُدعان، وجهالة أو ضعف علي بن سالم بن ثوبان، فقد قال عنه البخاري: روى عنه إسرائيل، لا يتابع في حديثه. كذا نقله العُقيلي وابن عدي عنه. وقال ابن المديني عن هذا الحديث فيما نقله ابن كثير في "مسند عمر" ٣٤٨/١: حديث كوفي ضعيف الإسناد منكر. ومع ذلك فقد حسنه الحافظ ابن كثير" ا. هـ.

وقال الزيلعي في نصب الرابة ٢٦١/٤ تعليقا على الحديث: "أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،... وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ، وَالدَّارِمِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَأَبُو يَعْلَى الْمُؤَصِّلِيُّ فِي مَسَانِيدِهِمْ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالسَّبْعِينَ، وَرَوَاهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ، وَأَعْلَهُ بَعْلِيُّ بْنُ سَالِمٍ، وَقَالَ: لَا يَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ يَهَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ رَوَى بِغَيْرِ هَذَا السَّنَدِ وَالْمَنْ عَنِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ"، انْتَهَى. وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ هَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَرَوَى حَدِيثَ عُمَرَ الْحَاكِمِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي الْبُيُوعِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْجَالِبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ بِهِ: الْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ، انْتَهَى. قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ: عَلِيُّ بْنُ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ ضَعِيفٌ،

=



• وبما روي: أن عمر بن الخطاب خرج مع أصحابه، فرأى طعاما كثيرا قد ألقى على باب مكة، فقال: ما هذا الطعام؟ فقالوا: جلب إلينا. فقال: بارك الله فيه وفيمن جلبه. فقيل له: فإنه قد احتكر. قال: من احتكره؟ قالوا: فلان مولى عثمان، وفلان مولاك، فاستدعاهما، وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يضره الله بالجذام أو الإفلاس^(١).

ومثل هذا الوعيد لا يلحق إلا بارتكاب الحرام، ولأنه ظلم؛ لأن ما يباع في المصر فقد تعلق به حق العامة، فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجتهم إليه فقد منعهم حقهم، ومنع الحق عن المستحق ظلم وحرام، يستوي في ذلك قليل المدة وكثيرها، لتحقيق الظلم، ذكر ذلك الكاساني في بدائع الصنائع^(٢).

ما لا يدخل ضمن الاحتكار:

الاحتكار المحرم هو ما كان بقصد الإضرار بالناس والتریح على حسابهم أما إذا كانت هناك وفرة في السلع، واستقرار في الأسواق وأرد أحد الناس أن يدخر جزءا من السلع لعياله أو لأي سبب آخر غير الإضرار بالأسعار فذلك جائز، قال في مواهب الجليل: "يُمنَعُ مِنْ احتِكَارِ مَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ، قَالَ فِي كِتَابِ التَّجَارَةِ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ مِنَ الْمُدَوَّنَةِ، قَالَ مَالِكٌ وَالْحُكْرَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ إِدَامٍ أَوْ كِتَانٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ عُصْفِرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَمَا كَانَ احتِكَارُهُ يَضُرُّ بِالنَّاسِ مِنْعٌ مُحْتَكِرُهُ مِنَ الْحُكْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ بِالنَّاسِ وَلَا بِالْأَسْوَاقِ،

انتهى. وَوَجَدْتُ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ فِي كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ".

(١) المسند/٢٨٤/١، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم ١٣٥، قال شعيب الأرنؤوط في التعليق عليه: إسناده ضعيف لجهالة أبي يحيى المكي وفروخ مولى عثمان، وتساهل ابن حبان فذكرهما في "ثقاته". أبو سعيد مولى بني هاشم: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري. وأخرجه الطيالسي (٥٥)، وعبد بن حميد (١٧)، وابن ماجه (٢١٥٥) من طريق الهيثم بن رافع، بهذا الإسناد. وقد سقط من المطبوع من الطيالسي "فروخ مولى عثمان". وأورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ٦٠٦/٢ من طريق "المسند"، وقال: أبو يحيى مجهول. وأورد هذا الحديث أيضاً الذهبي في "الميزان" ٣٢٢/٤ و٥٨٧ وقال: أبو يحيى المكي لا يعرف، والخبر منكر.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٢٩/٥.



فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» هَذَا الْحَدِيثُ بِحُكْمِ إِطْلَاقِهِ أَوْ عُمُومِهِ يَدُلُّ عَلَى الْإِحْتِكَارِ فِي كُلِّ شَيْءٍ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ قَدْ يَقَيَّدُ وَالْعُمُومَ قَدْ يُخَصِّصُ بِمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ فَإِنَّهُ قَدْ ادَّخَرَ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَا يَدَّخِرُهُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ مِنْ قُوتٍ وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ جَائِزٌ... ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ: إِنَّ الْإِشْتِرَاءَ مِنَ السُّوقِ، إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ ضَيْقِ الطَّعَامِ فَلَا يَجُوزُ، بَلْ يَشْتَرِي مَا لَا يَضِيقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَقُوتِ أَيَّامٍ أَوْ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ سَعَةِ اشْتَرَى قُوتَ سَنَةٍ كَذَا نَقَلَ الْقَاضِي هَذَا التَّفْصِيلَ عَنِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَعَنْ قَوْمٍ إِبَاحَتُهُ مُطْلَقًا، قَالَ النَّوَوِيُّ وَالْحَكَمَةُ فِي تَحْرِيمِ الْإِحْتِكَارِ رَفَعَ الضَّرَرَ عَنِ عَامَّةِ النَّاسِ كَمَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَ إِنْسَانٍ وَاضْطُرَّ النَّاسُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَجِدُوا غَيْرَهُ أُجِبَ عَلَيْهِ بِبَيْعِهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ» (١).

ويمكن بيان الآثار الاقتصادية الضارة المترتبة على الاحتكار فيما يلي:

- ١- أن الاحتكار يحد من المنافسة المشروعة حيث يحجم كثير من صغار التجار على المنافسة لعلمهم بعاقبتها وأنها لن تجدى عليهم نفعاً لما يعلمونه من تسلط مجموعة من كبار التجار على الأسواق، وبهذا تختفي روح المنافسة الشريفة بين الأفراد والدول والتي هي السبيل إلى تحسين مستوى الإنتاج.
- ٢- عدم استغلال كافة الموارد الطبيعية والإنتاجية بقصد التحكم بقاعدة العرض والطلب.
- ٣- سوء توزيع الثروة والدخل، بجعل المال في يد مجموعة صغيرة تتحكم فيه.
- ٤- يحول دون تبوء الكفاءات أماكنهم نتيجة لسيطرة المحتكرين على الأسواق وبذلك تعظم أرباحه في مقابل إفلاس غيره.

(١) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٢٢٨/٤.



- ٥- يعطي المحتكر فرصة التحكم في سياسات واقتصاد الدولة، وتحويلها إلى مسار يصب في مصلحة المحتكر، وهو ما يكرس للرأسمالية المتوحشة.
- ٦- التحكم في حركة الأسعار يؤثر سلبا على التضخم ومن ثم القوة الشرائية للنقود وترك آثار سلبية على الفئات الكادحة.
- ٧- إهدار المال العام كما يفعله كثير من المحتكرين من إغراق أو إحراق جزء من المنتج خوفا من انخفاض الأسعار.
- ٨- يؤدي الاحتكار إلى ظهور أمراض خطيرة لها تأثير على الاقتصاد مثل البطالة، التضخم، الكساد، الرشوة، المحسوبية، النفاق، السرقة، الغش، وغيرها.



المبحث الثاني

حلول المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم

قدم القرآن الكريم حلولاً لكل مشكلات الحياة المعاصرة، وكان للمشكلة الاقتصادية نصيب وافر من الحلول القرآنية، فقد فصل القرآن الكريم الحديث حول الأسباب كما تقدم، ثم فصل الحديث حول الحلول كما سيأتي، فهو من جانب قد عرض أسباب المشكلة كي نتجنبها، ومن جانب آخر عرض للحلول كي نأخذ بها، وسوف يتجلى من خلال عرض الحلول القرآنية للمشكلات الاقتصادية مدى الشمول والاستيعاب والرأفة والرحمة واتساع النظرة التي تتسم بها الرؤية القرآنية في علاجها للمشكلات الاقتصادية.

وينبدر بالتنبيه على أن الحلول التي عرض لها القرآن الكريم لم تقتصر فقط على الجوانب المعنوية، ولكنها جمعت أيضاً إلى ذلك حديثاً مفصلاً عن أسباب وحلول مادية للمشكلة الاقتصادية ليجمع الإسلام بذلك بين جميع الأنواع وتكتمل النظرة الإسلامية للمشكلة الاقتصادية، ويكون للشريعة الإسلامية فضل السبق في علاج المشكلات بكل أنواعها ومنها الاقتصادية علاجاً متكاملًا يشرح الأسباب والدوافع ويصف الحل الدقيق الملائم.



المطلب الأول

العودة إلى رحاب الدين عقيدة وشريعة

إن من أبرز حلول المشكلات الاقتصادية هو عودة العباد إلى ربهم وخالقهم جل جلاله بالقلب والبدن، ظاهراً وباطناً، فأما باطناً فبالإنابة إلى الله تعالى وتجديد دارس العقيدة في النفوس والليح بالدعاء، والتضرع، والذكر، والاستغفار، والمراقبة، والتقوى، والتوبة، وفي الحديث الشريف يقول النبي صلوات الله عليه وسلامه: "جَدِّدُوا إِيْمَانَكُمْ"^(١). وأما ظاهراً فبإقامة معالم الدين وشرائعه وشعائره حياةً ماثلة في واقع الحياة كما أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وسوف يقوم البحث بالحديث عن هذا الجانب وبيان آثاره الاقتصادية العظيمة، وذلك لغفلة الكثير من الناس عن ذلك وتوجههم إلى الأسباب المادية فقط دون استفتاح من أبواب السماء، فأخفقوا كثيراً في حل مشكلاتهم الاقتصادية لأنهم لم يأتوا الأمر من بابه.

أولاً: تجديد معالم العقيدة في النفوس وتصفية النفوس من الرذائل، والإقبال على الله تعالى بالطاعات والقربات:

وقد أوضحت آيات الكتاب الحكيم هذا المعنى وأكدت عليه، وذكر الكتاب الحكيم أن العودة إلى الله تعالى، وتجديد الصلة به من أعظم أسباب الرخاء والانتعاش الاقتصادي للأفراد والدول على السواء وقد تجلى ذلك في عدة معالم.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٢٨/١٤، رقم: (٨٧١٠)، قال شعيب الأرنؤوط تعليقا عليه: "إسناده ضعيف، وأخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" ٣٥٧/٢ من طريق عبد الله بن أحمد ابن حنبل، عن أبيه، بهذا الإسناد، وأخرجه عبد بن حميد (١٤٢٤)، والبزار (٦٦٤ - كشف الأستار)، والحاكم ٢٥٦/٤، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" ٣٥٧/٢ من طريق أبي داود الطيالسي، به" ا. هـ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٢/١، وقال: "رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَفِيهِ سَمِيُّ بْنُ نَهَارٍ وَثَّقَهُ ابْنُ جِبَّانٍ".



أن الإيمان بالله تعالى وتقواه سبب في تقوية اقتصاد الأمم على مر العصور. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (١).

فهذه القرى - التي وردت قصتها في سورة الأعراف - والتي أهلكها الله تعالى ودمرها بسبب معاصيها، وضرب بعضها أمثالا للمؤمنين ليتعظوا ويعتبروا هذه القرى لو آمنت بما جاء به الرسل وصدقت بوعده الله تعالى على السنة أنبيائه لكان حالها غير الحال التي وصلت إليه من الدمار والهلاك، ولكنهم آثروا العمى على الهدى، فأهلكهم الله بذنوبهم ودمرهم، وهذا يؤكد للمؤمنين أن الإيمان بالله تعالى وتحقيق العبودية الخالصة سبب في فتح أبواب الخيرات بكل أنواعها على البشر، «والقاعدة التي أقرها القرآن الكريم أن الإيمان الصحيح ودين الحق سبب في سعادة الدنيا قبل الآخرة» (٢).

وقال تعالى أيضا: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (٣).

ومعنى الآية: ومن يتق الله فيما أمره به، وترك ما نهاه عنه، يجعل له من أمره مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب، أي: من جهة لا تخطر بباله (٤).

وهذه الآية من سورة الطلاق تبين أن تقوى الله تعالى سبب لانفتاح أبواب الرزق على المتقين، وهذا عام في الأفراد والدول فالأمة التي تتقي الله تعالى وتراقبه يجعل الله تعالى لها مخرجا من أزماتها وشدائدها ويفتح لها أبواب الرخاء من حيث لا تحتسب، وكم رأينا من مفاجآت اقتصادية سارة تفجرها وسائل الإعلام تعلن فيها عن اكتشاف خيرات كامنة في باطن الأرض يقوى بها الاقتصاد وتنتعش بها حياة الناس، والقرآن يبين أن التقوى والالتزام بمراقبة الله تعالى وخشيته أهم أسباب هذا الفتح والرزق والخروج من

(١) سورة الأعراف: ٩٦.

(٢) تفسير المراغي (٩/١٥).

(٣) سورة الطلاق: ٢، ٣.

(٤) تفسير ابن كثير ١٤٧/٨.



المضايق عموماً ومنها المضايق الاقتصادية، وفي استعمال كلمة ﴿مَخْرَجًا﴾ إشارة إلى إحاطة الأزمات بالناس وبيان لما تفتحه تقوى الله من أبواب للخروج من تلك الأزمات المحيطة بالبشر، قال الطاهر ابن عاشور - رحمه الله -: «شبه ما هم فيه من الحرج بالمكان المغلق على الحال فيه وشبه ما يمنحهم الله به من اللطف وإجراء الأمور على ما يلائم أحوالهم بجعل منفذ في المكان المغلق يتخلص منه المتضائق فيه»^(١).

وقد يظن البعض أن ورود الآية في سورة الطلاق وفي سياق الحديث عن الطلاق يخصصها بتلك الحالة وهذا ليس بسديد، والأقوى حملها على العموم^(٢) لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ثم إنه قد رويت أحاديث في الآية منها ما هو سبب لتزولها^(٣) ومنها ما هو بيان لفضلها^(٤)، ليست متعلقة بالطلاق، كما فسرها جمع من المفسرين تفسيراً عاماً خرج به عن حصرها في الطلاق وذكرها في تفسيرها أحاديث مرفوعة

(١) التحرير والتنوير ٣١١/٢٨.

(٢) وقد رجح الإمام الألوسي العموم، قال: «وهو أولى لعموم الفائدة» ينظر: روح المعاني ٣٣٠/١٤، وكذا ابن جزي في التسهيل ٣٨٥/٢.

(٣) أخرج ذلك الإمام الطبري عن السدي، في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ قال: يطلق للسنة، ويراجع للسنة؛ زعم أن رجلاً من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقال له عوف الأشجعي، كان له ابن، وأن المشركين أسروه، فكان فيهم، فكان أبوه يأتي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيشكوا إليه مكان ابنه، وحالته التي هو بها وحاجته، فكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمره بالصبر ويقول له: إن الله سيجعل له مخرجاً، فلم يلبث بعد ذلك إلا يسيراً إذا انفلت ابنه من أيدي العدو، فمر بغنم من أغنام العدو فاستاقها، فجاء بها إلى أبيه، وجاء معه بغنى قد أصابه من الغنم، فنزلت هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ تفسير الطبري ٤٤٦/٢٣، تفسير ابن كثير ١٤٧/٨، الدر المنثور ١٩٦/٨، أسباب النزول للواحدي، ص: ٤٣٥، ووصفه الرازي في مفاتيح الغيب ٥٦٢/٣٠ بأنه قول أكثر المفسرين، وقال القرطبي في تفسيره ١٦٠/١٨: وتناول ابن مسعود ومسروق الآية على العموم.

(٤) أخرج الإمام أحمد في المسند من حديث أبي ذر - رضي الله عنه - رقم (٢١٥٥١) قال: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتْلُو عَلَيَّ هَذِهِ آيَةَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾، حَتَّى فَرَعَ مِنَ آيَةِ، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ لَوْ أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ أَخَذُوا بِهَا لَكَفَّهْمُ" قَالَ فَجَعَلَ يَتْلُوهَا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ حَتَّى نَعَسْتُ... الحديث.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إن أجمع آية في القرآن: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ [النحل: ٩٠] وإن أكثر آية في القرآن فرجاً: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾، عزاه ابن كثير في تفسيره ١٤٧/٨ لابن أبي حاتم.



إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(١)، وهذا لا يمنع دخول الطلاق دخولا أوليا في معنى الآية^(٢) فهو داخل في معناها بقوة لمناسبة السياق لكن المرفوض حصر معنى الآية في الطلاق، وذلك لمناسبة السياق الذي وردت فيه الآية، والقاعدة أن حمل الآية على العموم أولى. والحاصل أن قوله تعالى وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٣﴾ قاعدة عامة تربط بين تقوى الله تعالى - في كل الأمور- وبين الرخاء وانفتاح أبواب رزق لم تحتسبها الأفراد والدول، فالذين يبغون تقوية الاقتصاد والذين ينشدون الرخاء عليهم بتقوى الله واتباع أوامره واجتناب نواهيه، والتي ينتج عنها فتح لأبواب الخير من كل جانب مما يحدث رخاء اقتصاديا، وإيجاد حلول لأزمات اقتصادية عجز البشر عن حلها، والخروج من الأزمات الاقتصادية بيسر وسهولة وذلك لمكان المدد الإلهي.

١- أن الاستقامة على طريق الحق من أسباب تقوية الاقتصاد

ونفرق هنا بين الإيمان كحل من حلول المشكلات الاقتصادية وبين الاستقامة على ذلك الإيمان؛ فإن الإيمان وحده لا يكفي لحل المشكلات ما لم يستقم صاحبه عليه ويلزم نفسه بطريقه أبدا بلا مراوغة واحتيال، وهذا ما أرادت آية سورة الجن بيانه، قال تعالى في سورة الجن: ﴿وَأَلِّوْا سِتْقَامًا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾^(٤).

٢- أن التوبة والاستغفار من أعظم حلول المشكلات الاقتصادية

فإن الاستغفار يمحو الخطايا والذنوب، فيقترب العبد به من ربه وقد صفت نفسه وتطهرت صحيفته من أدران الذنوب والمعاصي، ويكون مؤهلا لأن يكون من الله

(١) قال الإمام السيوطي في الدر المنثور ١٩٦/٨: وأخرج أبو يعلى وأبو نعيم والديلمي من طريق عطاء بن يسار عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا﴾ قال: من شبهات الدنيا ومن غمرات الموت ومن شدائد يوم القيامة.

(٢) إرشاد العقل السليم ٢٦١/٨.

(٣) سورة الطلاق: ٢، ٣.

(٤) سورة الجن: ١٦.



تعالى بمحل الرضا والقبول، فإن دعاه استجاب له وإن سأله أعطاه، وخزائن الله تعالى مملأى لا تغيضها نفقة، ولكنها لا تفتح إلا لمن كانوا على منهج الإيمان والاستقامة. روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قال الله عز وجل: أنفق أنفق عليك، وقال: يد الله ملاءى لا تغيضها نفقة، سحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْمِيزَانَ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ" (١).

وقد دلت آيات القرآن الكريم على أن الاستغفار من أعظم أسباب تقوية الاقتصاد وتحقيق الرخاء على مستوى الأفراد والدول، بسبب رضا الله تعالى وبركاته التي تنزل على المستغفرين.

وجدير بالذكر هنا أن نبين أن المراد بالاستغفار الذي يفتح أبواب الخير على العباد ليس هو الاستغفار بالألسنة مع التماذي في الذنوب، بل الاستغفار العملي بالإقلاع عن المعاصي قال الشهاب: «وليس الاستغفار مجرد قول (أستغفر الله) بل الرجوع عن الذنوب، وتطهير الألسنة والقلوب» (٢).

قال تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (٣). قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى: «اعلم أن الاشتغال بالطاعة سبب لانفتاح أبواب الخيرات ويدل عليه وجوه أحدها: أن الكفر سبب لخراب العالم على ما قال في كفر النصراني: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْسُقُ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًّا﴾ (٤) فلما كان الكفر سببا لخراب العالم، وجب أن يكون الإيمان سببا لعمارة العالم، وثانها: الآيات منها هذه الآية ومنها قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا

(١) صحيح البخاري ١٧٢٤/٤، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (وكان عرشه على الماء)، رقم: (٤٤٠٧).

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨ / ٢٥٠.

(٣) سورة نوح: ١٠-١٢.

(٤) سورة مريم: ٩٠، ٩١.



لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴿١﴾، واعلم أن الخلق مجبولون على محبة الخيرات العاجلة، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصَرَّ مَنِ اللَّهِ وَفَتَحَ قَرِيبٌ﴾ ﴿٢﴾، فلا جرم أعلمهم الله تعالى هاهنا أن إيمانهم بالله يجمع لهم مع الحظ الوافر في الآخرة الخصب والغنى في الدنيا ﴿٣﴾.

والمأمل في كلام نوح عليه السلام الذي ذكره القرآن الكريم يرى فيه آثار الاستغفار الاقتصادية الهامة، والتي تعد من أكبر دعائم اقتصاد أية أمة من الأمم.

١- فالماء النازل من السماء المنهمر المدرار هو سبب الخصب والنماء لأنه سبب في ازدهار الزراعة التي تعتبر المصدر الأول لبقية أنواع الأنشطة الاقتصادية لأن عليها تقوم الصناعة والتجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

٢- والبنون في الآية إشارة إلى الثروة البشرية، وهي القوة البانية لاقتصاد أية أمة، فقد ثبت لدى علماء الاجتماع أن النسل لا يكثر في أمة إلا إذا استتب فيها الأمن والاستقرار، وارتفع منها الظلم، وساد العدل بين الأفراد، وتوافرت لهم وسائل الرزق ﴿٤﴾، وتعبير القرآن بالبنين يعني الذكور لأنهم أقوى على البناء والعمارة ورفع مستوى الاقتصاد من النساء لما يتميز به الذكور من القوة العضلية والقدرة على التحمل بنسب أعلى مما هي عند النساء.

٣- والجئات المذكورة في الآية إشارة إلى البساتين والحقول المثمرة التي تمد الأسواق بمصادر الحبوب والغلات والفواكه التي تقوم عليها أقوات الناس وكثير من الصناعات المنعشة للاقتصاد.

(١) سورة الأعراف: ٩٦.

(٢) سورة الصف: ١٣.

(٣) مفاتيح الغيب ٦٥١/٣٠.

(٤) المراغي (٨٣/٢٩).



٤- والأموال إشارة إلى مصادر متنوعة من مصادر تقوية الاقتصاد فهي تجمع بين السيولة المطلوبة لانتعاش الاقتصاد ودفعه للأمام، وبين بقية أنواع المال الأخرى غير السائلة كالعقار والثروة الحيوانية والمعدنية وغيرها مما هو مال أو يمكن أن يؤول إلى مال.

٥- والأنهار إشارة إلى مصدر آخر من مصادر المياه العذبة فعلاوة على المطر النازل من السماء نجد هنا مصدرا آخر للري وهو الأنهار وذلك لأن وجود الماء مما يبشر بقيام اقتصاد زراعي قوي نظرا لاعتماد الزراعة كلية على الماء إذ بدونها لا يمكن قيام نشاط زراعي أصلا، ولذلك نجد أن الآيات ذكرت مصدرين من مصادر المياه لأهميتها في بناء الاقتصاد.

وقال تعالى على لسان هود عليه السلام: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾^(١)، وفي قول هود عليه السلام إشارة إلى عناصر أخرى من عاصر تقوية الاقتصاد وهي:

- ١- أنها جمعت إلى الاستغفار التوبة من الذنوب صفائرها وكبائرها
- ٢- أنها زادت عنصر القوة والمراد بها القوة على التعامل مع تلك الآثار الاقتصادية الناتجة عن الاستغفار بحيث يستطيعون التعامل معها والانتفاع بها على الوجه الأكمل لأنه بدون القوة تكون الثروات عديمة الفائدة، قال الإمام الرازي رحمه الله: «وهذا غاية ما يراد من السعادات، فإن النعم إن لم تكن حاصلة تعذر الانتفاع وإن كانت حاصلة، إلا أن الحيوان قام به المنع من الانتفاع بها لم يحصل المقصود أيضا، أما إذا كثرت النعمة وحصلت القوة الكاملة على الانتفاع بها، فهنا تحصل غاية السعادة والبهجة فقوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾^(٢) إشارة إلى تكثير النعم؛ لأن مادة حصول النعم

(١) سورة هود: ٥٢.

(٢) سورة هود: ٥٢.



هي الأمطار الموافقة، وقوله: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ إشارة إلى كمال حال القوى التي بها يمكن الانتفاع بتلك النعمة، ولا شك أن هذه الكلمة جامعة في البشارة بتحصيل السعادات وأن الزيادة عليها ممتنعة في صريح العقل»^(١).

وقد يراد بالقوة في الآية أيضا القوة العسكرية التي تستطيع رد الغاصبين المعتدين على حرم الوطن فإن عاداً كما ذكر القرآن كانوا في غاية القوة كما قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾^(٢). فأخبرهم نبهم هود عليه السلام أنهم بالإيمان والاستغفار يزدادون قوة إلى قوتهم، وكذلك أي أمة تقترب من الله تعالى وتتطهر من المعاصي تزداد قوتها بحيث تستطيع رد الباغين المعتدين على حماها، وهذا من أعظم أسباب تقوية الاقتصاد لدي الأمم فإن امتلاك القوة مما يوفر الأمن الذي يترتب عليه الأمن الاستقرار وبالتالي زيادة الإنتاج بخلاف الأمم الضعيفة التي لا تستطيع حماية نفسها ولا الدفاع عن أراضيها فهي معرضة في أي وقت إلى الاجتياح والاحتلال الذي يذهب بخيراتها وشواهد التاريخ ناطقة بذلك، وعبارة الطاهر ابن عاشور - رحمه الله - تعالى تشير إلى ذلك حيث يقول: «جعل الله لهم جزاء على ترك الشرك زيادة قوتهم بكثرة العدد وصحة الأجسام وسعة الأرزاق، لأن كل ذلك قوة للأمة يجعلها في غنى عن الأمم الأخرى وقادرة على حفظ استقلالها ويجعل أمة كثيرة تحتاج إليها»^(٣).

ولذا استظهر ابن عطية رحمه الله تعالى العموم في كلمة قوة، فقال: «ظاهره العموم في جميع ما يحسن الله تعالى فيه إلى العباد»^(٤). ولعله استفاد العموم من تنكير القوة، والله تعالى أعلم.

(١) تفسير الرازي (١٨/٣٦٣).

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) التحرير والتنوير ٩٧/١٢.

(٤) تفسير ابن عطية ١٨٠/٣.



وهناك معان أخرى تحتملها القوة، منها أنها الولد وولد الولد، أو أنها قوة الجسم والبأس، أو زيادة الخصب والنعمة فوق ما كان عندهم، أو زيادة قوة الإيمان بالإضافة إلى قوة الأبدان ذكرها أبو حيان في البحر المحيط^(١).

ثانياً: إقامة بنيان الشريعة وتعظيم الشعائر وأركان الدين:

ومن الحلول المهمة للمشكلات الاقتصادية، ضرورة العودة إلى حى الشرع الشريف وأداء فرائض الله تعالى، ففي الشرع الشريف النجاة من كل الآفات والبلايا التي تواجه العبد في حياته وهذا من آثار الشرائع وآثارها الدنيوية علاوة على الآثار الأخروية المترتبة على الالتزام بالشرائع الدينية.

والمتمأمل في الشرائع التي فرضها رب العالمين على عباده يجد أن لها آثاراً مختلفة تعود على الفرد والجماعة من وراء تطبيقها بالصورة والهيئة التي أمر الله تعالى أن تؤدي بها، فهناك آثار نفسية، وآثار اجتماعية، وآثار أخلاقية، وآثار بدنية، وأيضاً لها آثار اقتصادية في غاية الأهمية أشار إليها القرآن الكريم في مواطن كثيرة عند حديثه عن تلك الشرائع والعبادات، وهذا من دلائل الإعجاز في التشريع الإسلامي الذي لا مثيل له في شرائع الدنيا قديماً وحديثاً، لأنه يغطي كل جوانب الحياة البشرية، ويكفل لها الحياة السعيدة، إذا هي امتثلت وأمر الله تعالى، والمتأمل في آيات القرآن الكريم يجد أنه تارة يربط العبادات عموماً بآثارها الاقتصادية، وتارة يتحدث عن عبادات خاصة ويربطها بآثارها الاقتصادية المرجوة من وراء تحقيقها.

أولاً: الفوائد الاقتصادية من وراء إقامة العبادات عموماً.

ربط القرآن الكريم بين أداء العبادات والالتزام بالشرائع - على وجه العموم - وبين الرزق وتحقيق الرخاء الاقتصادي والكفاية المادية. وقد ظهر من خلال البحث في القرآن الكريم أنه جمع بين أداء العبادات وبين الرزق في أكثر من مقام مما يؤكد على أن أداء العبادات،

(١) البحر المحيط ١٦٧/٦.



والالتزام بالشرائع له آثار كبيرة من بينها الآثار الاقتصادية والمساهمة في الخروج من الأزمات.

وتدل هذه الآيات على أن واجب العبد القيام بالعبادة ورزقه على ربه، فإن قصر العبد في العبادة وانشغل بالمضمون له عن المفروض عليه عاد ذلك بالسلب عليه في مسألة الرزق، وإن لم يحرمه كله لكنه يعاقب إما بقلته، وإما بتكديره، وقد ظهر ذلك في عدة آيات من الكتاب الحكيم، منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَا * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (١).

فقد بينت هذه الآية الكريمة أن الغاية الأولى من الوجود ليس تحصيل الرزق الذي كفله الله تعالى، بل العبادة والرزق يأتي تبعا للعبادة فالعبادة المقام الأول إذ هي الأصل. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (٢).

والآية في اليهود، وهي تبين ما كان يعانيه المجتمع اليهودي بسبب بعده عن منهج السماء وتضييعه حدود الله تعالى وترك إقامتها، ومعناها: لو أقام هؤلاء اليهود أحكام التوراة والإنجيل بأن طبقوها وعملوا بمقتضاها، أو أقاموها في زمان محمد صلى الله عليه وسلم بتصديقهم بما فيها من الإخبار بنبوته صلى الله عليه وسلم.. لو أنهم فعلوا ذلك لتواترت عليهم الخيرات من كل مكان ولأمطرتهم السماء بالماء الذي هو سبب الحياة ومصدر الرخاء، ولتفتقت لهم الأرض بخيراتها، ولكنهم مع ذلك كفروا وضلوا سبيل الهدى فكانت عاقبتهم ضيق المعاش والأرزاق.

إن الله- سبحانه- يقول لأهل الكتاب- ويصدق القول وينطبق على كل أهل كتاب- إنهم لو كانوا آمنوا واتقوا لكفر عنهم سيئاتهم ولأدخلهم جنات النعيم- وهذا جزاء الآخرة. وإنهم

(١) سورة الذاريات: ٥٦-٥٨.

(٢) سورة المائدة: ٦٥، ٦٦.



لو كانوا حققوا في حياتهم الدنيا منهج الله المتمثل في التوراة والإنجيل وما أنزله الله إليهم من التعاليم- كما أنزلها الله بدون تحريف ولا تبديل- لصلحت حياتهم الدنيا، ونمت وفاضت عليهم الأرزاق، ولأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم من فيض الرزق، ووفرة النتائج وحسن التوزيع، وصلاح أمر الحياة وهكذا يبدو من خلال هاتين الآيتين أن الإيمان والتقوى وتحقيق منهج الله في واقع الحياة البشرية في هذه الحياة الدنيا، لا يكفل لأصحابه جزاء الآخرة وحده- وإن كان هو المقدم وهو الأدم- ولكنه كذلك يكفل صلاح أمر الدنيا، ويحقق لأصحابه جزاء العاجلة.. ووفرة، ونماء، وحسن توزيع، وكفاية.. يرسمها في صورة حسية تجسم معنى الوفرة والفيض في قوله: ﴿لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾. (١)

والتعبير بهذا الأسلوب ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ (٢) يوحي بما يفيضه الله تعالى على من يطبقون شرائعه ويلتزمون بها، فإنهم في رغد من العيش ليس فوقه رغد، وللقارئ أن يطلق العنان لفكره يتخيل هذا النعيم الواسع الممتد الناتج عن تطبيق منهج الله تعالى وإقامته، فإذا التزمت الأمم بمنهج الله تعالى انحلت كل مشكلاتها الاقتصادية وعاشت في رخاء وفوق هذا فإن نهايتها في الآخرة جنات النعيم فليس هنالك طريق مستقل لحسن الجزاء في الآخرة وطريق آخر مستقل لصلاح الحياة في الدنيا. إنما هو طريق واحد، تصلح به الدنيا والآخرة، فإذا تنكبت الأمم هذا الطريق فسدت الدنيا وخسرت الآخرة.. هذا الطريق الواحد هو الإيمان والتقوى وتحقيق المنهج الإلهي في الحياة الدنيا (٣). إن فضل الله تعالى لا يضيق بكثرة الواردين، وخزائنه جل جلاله لا تنفذ مع كثرة السائلين، ولكنه القانون العادل الذي لا يحابي، فما أصاب هؤلاء اليهود - وكذا كل من سار سيرتهم- من ضنك وضيق إنما هو بسبب جنایاتهم، لا من قصور في فيض الله تعالى (٤).

(١) سورة المائدة: ٦٥، ٦٦.

(٢) سورة المائدة: ٦٥، ٦٦.

(٣) تفسير الشعراوي ٦/٣٢٧٨.

(٤) التفسير المنير ٦/٢٥٦.



ومن الآيات الواردة في ذلك أيضا: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ (١)

استظهر بعض المفسرين أن الحياة الطيبة تكون في الدنيا، والمراد بها الرخاء الذي يحياه أهل الإيمان والعمل الصالح، قال الإمام الزمخشري رحمه الله تعالى: حَيَاةً طَيِّبَةً يعنى في الدنيا وهو الظاهر، لقوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ وعده الله ثواب الدنيا والآخرة، كقوله: ﴿فَأَنآهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الآخِرَةِ﴾ (٢) وذلك أن المؤمن مع العمل الصالح موسراً كان أو معسراً يعيش عيشاً طيباً إن كان موسراً، فلا مقال فيه. وإن كان معسراً، فمعه ما يطيب عيشه وهو القناعة والرضا بقسمة الله. وأمّا الفاجر فأمره على العكس: إن كان معسراً فلا إشكال في أمره، وإن كان موسراً فالحرص لا يدعه أن يتهنأ بعيشه (٣).

وقال ابن عطية رحمه الله: «ظاهر هذا الوعد أنه في الدنيا، والذي أقول: إن طيب الحياة اللازم للصالحين إنما هو بنشاط نفوسهم ونيلها وقوة رجائهم، والرجاء للنفس أمر ملذ، فهذا تطيب حياتهم وأنهم احتقروا الدنيا فزالتمومومها عنهم، فإن انضاف إلى هذا مال حلال وصحة، أو قناعة فذلك كمال، وإلا فالطيب فيما ذكرناه راتب» (٤).

وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالحياة الطيبة ما يكون من القناعة التي تحصل بسبب الإيمان والعمل الصالح قال صاحب التفسير القرآني للقرآن: «المراد بالحياة، هي الحياة الدّنيا، وطيب هذه الحياة يجيء من نفحات الإيمان بالله، تلك النفحات التي تتلج الصدر بالطمأنينة، والرضا، وتدفع النفس بالرجاء والأمل، بتلك القوة التي لا حدود لها، والتي منها مصادر الأمور، وإلها مصائرهما.. وذلك كلّه من عاجل الثواب الجزيل الذي أعدّه

(١) سورة النحل: ٩٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٨.

(٣) الكشاف ٦٣٣/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٤١٩/٣، وينظر أيضا إرشاد العقل السليم ١٣٩/٥.



الله لعباده المؤمنين، كما يقول تبارك وتعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (١).

وقد ورد في السنة المطهرة ما يؤكد هذا المعنى القرآني، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْني: " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ابْنِ آدَمَ، تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي، أَمَلًا صَدْرَكَ غِيًى، وَأَسَدًا فَفَرِّكَ، وَإِلَّا تَفَعَّلَ، مَلَأْتُ صَدْرَكَ شُغْلًا، وَلَمْ أُسَدِّ فَفَرِّكَ» (٢).

ثانيا: الفوائد الاقتصادية المترتبة على إقامة أركان الإسلام: إن كثيرا من فرائض الشريعة السمحاء لها آثار اقتصادية كبرى يظفر بها من جرب ذلك وعاش وأداها بروحه وعقله وجمع قلبه على الله تعالى فيها، وقد حاول البحث استخلاص الفوائد الاقتصادية لتشريعات الإسلام وفرائضه، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد ذكر ما يترتب على أداء الشعائر الدينية وتحقيق أركان الإسلام من آثار اقتصادية غاية في الأهمية، ومعلوم أن أركان الإسلام خمسة، كما في الحديث "بُيِّئَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ" (٣)، وقد سبق بيان أثر العقيدة التي هي تحقيق عملي للشهادتين في حل المشكلة الاقتصادية وهي تمثل الركن الأول من الإسلام، ونفصل القول هنا في بيان أثر أداء العبادات التي هي بقية أركان الإسلام في التغلب على المشكلات الاقتصادية، وذلك كما يلي:

(١) النساء: ١٣٤.

(٢) مسند أحمد (١٤/ ٣٢١)، رقم: ٨٦٩٦ والحاكم في المستدرک کتاب الرقاق، رقم ٧٩٢٦، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي على تصحيحه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما، كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس، رقم (٨).



أولاً: الصلاة و آثارها الاقتصادية:

ربط القرآن الكريم في أكثر من موضع بين إقامة الصلاة وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية تعود على الفرد والجماعة، مما يؤكد أهميتها ودورها في حل المشكلة الاقتصادية، ومن الأدلة على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ (١).

والخطاب في الآية للنبي صل الله عليه وسلم ولكل من يتأتى منه الخطاب، والجمع بين الصلاة والرزق في مقام واحد يوحي بالعلاقة الوثيقة بين المداومة على أداء الصلاة في أوقاتها وبين دوام الرزق وزوال الأزمات الاقتصادية.

قال الإمام الزمخشري رحمه الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ أي: وأقبل أنت مع أهلك على عبادة الله والصلاة، واستعينوا بها على خصاصتكم ولا تهتم بأمر الرزق والمعيشة، فإن رزقك مكفئ من عندنا، ونحن رازقوك ولا نسألك أن ترزق نفسك ولا أهلك ففرغ بالك لأمر الآخرة.... وعن بكر بن عبد الله المزني كان إذا أصابت أهله خصاصة قال: قوموا فصلوا، بهذا أمر الله رسوله، ثم يتلو هذه الآية (٢).

٢- قوله: ﴿لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ يعني إذا أقمت الصلاة أتاك الرزق من حيث لا تحتسب، كما قال تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ (٣).

وبالتأمل فيما يمكن أن تؤديه الصلاة من فوائد تعود على الاقتصاد يمكن أن نستخلص بعضها فيما يلي:

(١) سورة طه: ١٣٢.

(٢) الكشاف ٩٩/٣.

(٣) تفسير ابن كثير ت سلامة ٥/٣٢٧.



١- الآثار السلوكية للصلاة تؤثر تأثيرا مباشرا في زيادة الإنتاج بما تخلقه المداومة على الصلاة من انضباط في المواعيد المسبب عن توقيت الصلاة بحدود وقتية لا تخرج عنها وهذا ينعكس على الانضباط في العمل، وبالتالي يؤثر على زيادة الإنتاج الذي يسهم في حل المشكلات الاقتصادية قال الشيخ المراغي رحمه الله: «والحكمة في توقيتها في تلك الأوقات المعلومة: أن الأشياء إن لم يكن لها وقت معين لا يحافظ عليها الجُمُ الغفير من الناس، إلى ما في هذا النوع من الذكر المهذب للنفس من التربية العملية للأمة الإسلامية، بأن تلتزم أداء أعمالها في أوقات معينة مع عدم الهوادة فيها»^(١).

٢- الآثار الاجتماعية الناتجة عن الصلاة والمتمثلة في الالتقاء والتعارف فاشتراط الجمعة والجماعة التي تجمع المسلمين خمس مرات في كل يوم، ومرة في كل أسبوع على المعاني الاجتماعية الصالحة من الطاعة والنظام والحب والإخاء والمساواة بين يدي الله العلى الكبير، مما يقوي الأواصر الاجتماعية بين الناس، والمجتمع الذي يقوم على هذه الدعائم ويشيّد على مثل هذه القيم والمثل العليا لا شك مجتمع ناجح يقوى فيه جانب التكافل والتراحم الذي يسهم إلى حد كبير في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي تعصف ببعض أفرادها.

٣- الآثار الصحية الناتجة عن الصلاة تؤثر على أداء العاملين وبالتالي على الإنتاج، وقد أثبت العلم الحديث الفوائد الصحية للصلاة ومتى قويت صحة المسلم حسن أدائه لعمله وهذا يزيد الإنتاج وفرة وجودة وبالتالي يسهم في حل كثير من المشكلات الاقتصادية.

٤- الآثار الخلقية للصلاة من نهيمها عن الفحشاء والمنكر، وكفها المسلم عن الوقوع في المنكرات والآثام، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ﴾^(٢)

(١) تفسير المراغي ٥/ ١٤٤.

(٢) سورة العنكبوت من الآية: ٤٥.



وهذا يقلل معدلات انتشار الجرائم والمخالفات الشرعية في المجتمع فيستقر ويزيد العمل والإنتاج في جو يسوده الأمن والطمأنينة وهما من أهم العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج وقوة اقتصاد الأمم.

٥- الآثار النفسية للصلاة والتي من ضمنها الاستقرار النفسي والسلام الداخلي تؤثر على الإنتاج بالزيادة وتقلل من الإنفاق على المشاكل النفسية، وعيادات الطب النفسي، وتدفع إلى التفاؤل وتحث على إعمار الكون بنفس وثابة متطلعة إلى معالي الأمور، ولا شك أنها خير مهدّب للأرواح، ومطهّر للنفوس من أدران الإثم والفساد، وخير دافع إلى الإقدام على الحياة بروح وثابة ونفس مطمئنة، وهي أعظم مظاهر الإيمان وهذا كله يعود على الفرد بالطمأنينة وعلى المجتمع بالسلام والسكينة ومجتمع بهذه الصفات لا شك سيجنى هذه الثمرات في كل نواحيه ومنها النواحي الاقتصادية.

ثانيا: الزكاة و آثارها الاقتصادية:

الزكاة من الزكاء والنماء والزيادة؛ سميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميه. يقال: زكا الزرع، إذا كثر ريعه. وزكت النفقة، إذا بورك فيها. وهي في الشريعة حق يجب في المال، فعند إطلاق لفظها في موارد الشريعة ينصرف إلى ذلك. والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي فرض عين دل عليه الكتاب والسنة والإجماع.

والمأمل في كتاب الله تعالى يجد اهتماما كبيرا بالزكاة، وحديثا مستفيضا عنها، ولا ريب في دلالة هذا على أهمية الزكاة ودورها في حل الكثير من مشكلات المجتمعات ومنها المشكلات الاقتصادية في المقام الأول.

ومن خلال تتبع الآيات التي تحدثت عن الزكاة في القرآن الكريم تجلت أهمية الزكاة في الإسهام في حل المشكلة الاقتصادية ويمكن إجمال بيان ذلك فيما يلي:

١- تسهم الزكاة في القضاء على الفقر والقضاء على الفقر يقضى على كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كالمرض، والجهل، والعزوبة، والتشرد، وغيرها، ولا شك في أن



الفقر من أخطر المشكلات التي تقابل أي مجتمع، نظرا لخطورته على كل نواحي الحياة والنشاط الإنساني فهو خطر على العقيدة، وخطر على الصحة، وخطر على الاقتصاد، وخطر على السياسة العامة للدول، وغير ذلك، فكانت الزكاة من أبرز الوسائل التي تقضي على الفقر العدو الأكبر للأفراد والمجتمعات.

وقد حدد الإسلام ثمانية أصناف أو شرائح في المجتمع تستحق الزكاة، وهم الذين ذكرتهم آية سورة التوبة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (١).

وهنا يجب التنبيه على أمر في غاية الأهمية، وهو أن إعطاء هذه الأصناف من الزكاة يسهم في حل مشاكلهم الاقتصادية حلا دائما لا مؤقتا فإن اختلف الفقهاء في قدر ما يعطاه الفقراء من الزكاة هل هو نصاب الزكاة، أم كفاية سنة، أم كفاية العمر، إلا أنهم متفقون على أن من يستحقون الزكاة يُعطَوْنَ ما يكفيهم ويغنيم فتكفل لهم الزكاة غنى دائما لا مؤقتا عن السؤال، قال الإمام ابن العربي في أحكام القرآن: «والذي أراه أن يعطى نصابا، وإن كان في البلد زكاتان وأكثر، فإن الغرض إغناء الفقير، حتى يصير غنيا» (٢) قال الإمام النووي رحمه الله في المجموع (٣): «في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية علي الدوام وهذا هو نص للشافعي رحمه الله واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن مخرق الهلالي، قال: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٥٣٨/٢، تفسير القرطبي ١٩٠/٨، وينظر أيضا في تفصيل المسألة: إحياء علوم الدين ٢٢٤/١.

(٣) ينظر في ذلك: المجموع في باب قسم الصدقات ١٩٤/٦.



وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: أَقِمِ حَتَّى تَأْتِينَا الصَّدَقَةَ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: " يَا قَبِيصَةَ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ، تَحْمَلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَا حَتَّ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةَ سَحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا»^(١).

٢- تسهم الزكاة في القضاء على البطالة التي لا شك في خطرها على كل نواحي الحياة اقتصاديا وصحيا ونفسيا واجتماعيا، وذلك أن الزكاة تقوم بعملية تمويل العاطلين من ذوي الحرف الذين كسدت سوق حرفهم أو تعرضوا للإفلاس فيعطون من أموال الزكاة ما يشترون به الآلات والأدوات التي يستعيدون بها نشاطهم التجاري الذي طاله الكساد، وقد ذكر ذلك الإمام النووي في المجموع في باب قسم الصدقات فقال: «قال أصحابنا فان كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ومن حرفته يبيع الجوهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلا إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أو صرافا أعطي بنسبة ذلك ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو قصابا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام»^(٢).

(١) صحيح مسلم كتاب الزكاة باب من تحل له المسألة رقم: ١٠٤٤.

(٢) المجموع شرح المذهب ١٩٤/٦.



وهذا من بعض فوائد الزكاة وحكمها، قال الإمام الرازي: «إن الشرع لما أبقى في يد المالك أكثر ذلك المال وصرف إلى الفقير منه جزءاً قليلاً، تمكن المالك من جبر ذلك النقصان بسبب أن يتجر بما بقي في يده من ذلك المال ويربح ويزول ذلك النقصان أما الفقير ليس له شيء أصلاً، فلو لم يصرف إليه طائفة من أموال الأغنياء لبقى معطلاً وليس له ما يجبره»^(١).

٣- الزكاة تضمن توزيعاً عادلاً للمال داخل المجتمع كي لا يكون المال وقفاً على فئة دون أخرى، وقد ذكر ذلك الإمام الرازي عند حديثه عن الفائدة العائدة على من يأخذون الزكاة، فقال: «إن المال الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان في بيته بقي معطلاً عن المقصود الذي لأجله خلق المال، وذلك سعي في المنع من ظهور حكمة الله تعالى، وهو غير جائز، فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالكلية»^(٢).

ففيها إقامة لأسس الحياة الاقتصادية على المنهج الذي يكفل ألا يكون المال دولة بين الأغنياء، وألا يكون تكدس المال في أيدي قليلة سبباً في الكساد العام بعجز الكثرة عن الشراء والاستهلاك مما ينتهي إلى وقف دولاب الإنتاج أو تبطئته كما يفضي إلى الترف في جانب والشظف في جانب، وإلى الفساد والاختلال في المجتمع بشتى ألوانه.. كل هذا الشر الذي تحول دون الزكاة ويحول دون منهج الله في توزيع المال وفي دورة الاقتصاد وهذا بعض المستفاد من معية الله المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ

(١) التفسير الكبير: ١٦/٨٠.

(٢) التفسير الكبير ١٦/٧٩.



سَيِّئَاتِكُمْ وَلَدْخَلْنَكُمْ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾، فمعيته تعالى لمن اهتموا بتلك الفريضة وأقاموها كما ينبغي.

٤- الزكاة تخلق جوا مثاليا للحياة داخل المجتمعات فلا إحن، ولا أحقاد، ولا شحناء، بل البركة، وطهارة النفوس، وتحقيق الأمن وهذا جو مثالي للحياة، والعمل، والإنتاج، وعدم دفعها وإيتائها مستحقيها يخلق جوا من الشحناء داخل المجتمع قد يفضي إلى ما لا تحمد عقباه من هؤلاء الفقراء الذين قد تدفعهم حاجتهم وجوعهم إلى الاعتداء على أموال الأغنياء وبهذا ينتقل المجتمع إلى غابة، وفي ذلك يقول الإمام الرازي رحمه الله في معرض حديثه عن حكم الزكاة: «إن الأغنياء لو لم يقوموا بإصلاح مهمات الفقراء فربما حملهم شدة الحاجة ومضرة المسكنة على الالتحاق بأعداء المسلمين، أو على الإقدام على الأفعال المنكرة كالسرقة وغيرها فكان إيجاب الزكاة يفيد هذه الفائدة»^(١)، قلت والفائدة التي ذكرها الرازي رحمه الله هي أن الزكاة تربي المجتمع للإنتاج وتضمن ولاء الفقراء لأوطانهم وتقوية جانب الانتماء لديهم.

٥- أن من ضمن مصارف الزكاة سهم الغارمين، وهم الذين ركبهم الديون، وإعطاء هؤلاء من مال الزكاة يسهم إسهاما كبيرا في حل كثير من المشكلات الاقتصادية، وذلك من وجوه:

١- أن المدين الذي أثقله الدين إذا قضي عنه دينه فقد كفي همه واستعاد ثقته بنفسه وبالمجتمع، فيعود إلى ساحة العمل والإنتاج من جديد فتستمر المؤسسات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة، ولا تنهار لمجرد خسارة تصيبها أو دين يثقلها.

(١) التفسير الكبير: ١٦/٨٠.



٢- أن الشريعة حين تساعد على سداد ديون الغارمين تملأ صدور المقرضين أمناً وطمأنينة على أن قروضهم لن تضيع ما دام في صناديق الزكاة سعة وفي حصيلتها وفرة وبهذا تعمل على إشاعة وتثبيت أخلاق المروءة والتعاون والقرض الحسن

٣- أن في جو الثقة والطمأنينة والأمل تزداد حركة الأموال، وحركة الأيدي، وحركة العقول، وتعمل كل الطاقات لتقوية الإنتاج وزيادة الثروة والخير، وهذا من أعظم الحلول لمشاكلنا الاقتصادية^(١).

وقد بين صاحب المنار أن من فوائد الزكاة: «تطهير نفوس المزكين من رذيلة البخل، وتزكيها بفضائل الرحمة بالفقراء وسائر أصناف المستحقين، ومساعدة الدولة والأمة في إقامة المصالح العامة الأخرى التي تقدم ذكرها، والفائدة للفقراء وغيرهم إعادتهم على نوائب الدهر - مع ما في ذلك من سد ذريعة المفسد في تضخم الأموال وحصرها في أناس معدودين، وهو المشار إليه بقوله تعالى في حكمة قسمة الفياء: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٢) وقال في موضع آخر: «أداء الزكاة وحده كاف لإعادة مجد الإسلام الذي أضاعه المسلمون»^(٣).

ثالثاً: الصيام وأثاره الاقتصادية:

تتجلى أهمية الصوم في المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية من خلال الأمور التالية:

١- الصبر الذي يغرسه الصوم له دوره الفعال في مجال العقود والمعاملات، فهو سلاح قوي يقاوم الشطط في الأسواق ويحارب شهوات النفس من حبهام للمال وجمعه بشتى الوسائل، ويزن التصرفات المالية على أساس من الحكمة، ووضع الأمور في نصابها

(١) ينظر دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ص: ٤٦، التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية، علي صبح ص: ٢٧٠.

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) تفسير المنار: ١٠/١١، ٤٣٩، ٢٦.



الصحيح، فإذا ما كان أحد المتعاقدين صابراً بضبط نفسه، كان النجاح والتوفيق حليف المتعاقدين في العقود والتصرفات والمعاملات، وكذلك الصوم يربي في النفس أسى أنواع الأمانات البشرية، وهي الأمانة الخالصة لوجه الله عز وجل، حينئذ يتعامل الناس فيما بينهم على أساس مجرد من الهوى أو الرياء أو التظاهر، وتكون تصرفاتهم في عقودهم ومعاملاتهم ابتغاء مرضاة الله عز وجل، فلا يتظالم الناس ولا يأخذون أموال غيرهم بالباطل^(١).

٢- الصوم له أكبر الأثر في تحرير النفوس من أسر ثقافة الاستهلاك حيث تتحرر نفس المسلم من عاداتها السلبية في كثرة الإقبال على المطاعم والمشارب، واستهلاك ما تحتاج وما لا تحتاج، ولكنها في الصيام تنكف عن ذلك بحكم الشرع والدين، ومع تتابع الصوم يصبح الاستغناء عادة في النفس فلا يكون للشهوات سلطان عليها، وبالتالي تنضبط حياة المسلم على طريق القناعة والرضا والانضباط فلا ينفق ماله إلا فيما يحتاج إليه فعلا لا شهوةً، ولهذا أكبر الأثر على اقتصاد الفرد واقتصاد الجماعة.

٣- الصوم يخلص النفوس من رذيلة الجشع وتحليتها بالقناعة ويمكننا القول بأن كثيرا من المشكلات الاقتصادية ناتجة عن الطمع والجشع فالاحتكار والغش التجاري والرشوة وغيرها من الرذائل ناتجة في المقام الأول عن طمع النفس وعدم رضاها بقسمة الله لها، ولم تكن مصادفة أن تختتم الصيام بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْלוּ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

٤- تقوى الله الناتجة عن الصيام تمنع كثيرا من الرذائل الاقتصادية، حيث لا يقدم الصائم على غش، أو سرقة، أو احتيال، أو تطفيف في كيل أو ميزان، وذلك نابع من

(١) التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية ص: ٢٧٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٨.



تقوى الله التي أثرت في نفسه فلم يقبل على ما يفسد صومه أو يغضب ربه، ولا شك أن لذلك أكبر الأثر وأعظمه على الاقتصاد

٥- الأثر النفسي للصيام والذي يتمثل في إحساس الغني بالفقير فيعطف عليه ويسهم في التخفيف من أعبائه وأزماته المالية مما يسهم في تقليص الفوارق بين الطبقات في المجتمع ويعمل على تداول المال بين أفراد المجتمع، فتحيا عزيزة النفس راضية القلب قانعة لا ينظر فيها أحد إلى ما ليس عنده، ولا يمد يده إلى ما لا يملكه

٦- الكفارة والفدية وأثرها الاقتصادي وزكاة الفطر، حيث تساهم كفارات الصائمين الذين وجب عليهم دفعها سواء من كان مريضا ولم يستطع الإعادة، أو من كانت مرضعا أو حاملا، أو من جامع في نهار رمضان، وكذلك صدقة الفطر الواجبة على عموم المسلمين الذين يجدون قوت يوم العيد وليلته، كل ذلك يتم دفعه إلى الفقراء والمحتاجين، فيسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية عليهم، ويرفع عن أعناقهم بعضا من أغلال الحياة.

رابعا: الحج وآثاره الاقتصادية:

إن المتأمل في فريضة الحج يجد لها أثارا كبرى على كل جوانب حياة المسلم كالجوانب الروحية، والنفسية، ومنها الجوانب الاقتصادية والتي هي مدار بحثنا الذي يعالج المشكلات الاقتصادية ويبين أسبابها وحلولها من واقع القرآن الكريم، وقد تجلت أهمية فريضة الحج في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية في عدة معالم منها:

^١ ما في فريضة الحج من تفعيل لدور التكافل والتعاون الاقتصادي بين شعوب الأمة الإسلامية، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات الاقتصادية، والتقاء أرباب المال والأعمال، وتبادل الخبرات الاقتصادية التي تسهم في حل كثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية، والوقوف بجانب البلاد الفقيرة، وإقالتها من عثرتها، خصوصا في ظل العولمة والتكتلات



الاقتصادية الكبرى المنذرة بالتهام اقتصاديات الدول الضعيفة والأمة الإسلامية كالجسد الواحد، تحتاج إلى تفعيل دور تلك الفريضة من قبل الحكام والمسؤولين بجعل هذا التجمع الضخم تجمعا منظما تفيد منه الأمة في شتى المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، وإلى هذا - إجمالاً - يشير قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ (١) (٢). قال ابن عطية: «والمنافع في هذه الآية التجارة في قول أكثر المتأولين ابن عباس وغيره» (٣). وقال الطاهر: «وتنكير منافع للتعظيم المراد منه الكثرة وهي المصالح الدينية والدنيوية لأن في مجمع الحج فوائد جملة للناس: لأفرادهم من الثواب والمغفرة لكل حاج، ولمجتمعهم لأن في الاجتماع صلاحاً في الدنيا بالتعارف والتعامل» (٤).

٢ - في الحج تحريك للاقتصاد ورؤوس الأموال حيث تفد إلى مكة سلع من كل مكان في العالم يحتاجها الحجيج وهذا يؤثر على عملية البيع والشراء، وتبادل العملات النقدية المحلية لكل دولة إسلامية من خلال تنشيط حركة تبادل السلع والخدمات المعروضة من كل دولة إسلامية، وهذا - بلا شك - يعكس رواجاً اقتصادياً كبيراً (٥).

(١) سورة الحج: ٢٧-٢٨.

(٢) التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية ص: ٢٧٤، من المنافع الاقتصادية للحج والعمرة، مقال للدكتورة زينب صالح الأشوح بمجلة الأزهر ذو القعدة ١٤٢٣ هـ.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/١١٨.

(٤) التحرير والتنوير ١٧/٢٤٦، وينظر الكشاف ٣/١٥٢، التسهيل لابن جزي ٢/٣٨، تفسير المراغي ١٧/١٠٨.

(٥) من المنافع الاقتصادية للحج والعمرة، مقال للدكتورة زينب صالح الأشوح بمجلة الأزهر ذو القعدة ١٤٢٣ هـ.



ولعل هذا بعض مما يستفاد من إباحة التجارة في موسم الحج ورفع الجناح عن جمع بين الحج والتجارة، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ...﴾ (١).

فقد أخرج البخاري في سبب نزولها عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: «كَانَتْ عُكَاظٌ، وَمَجَنَّةٌ، وَذُو الْمَجَازِ، أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ، فَكَأَنَّهُمْ تَأَمَّلُوا فِيهِ، فَزَلَّتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ «قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ» (٢).

قال الشنقيطي في أضواء البيان: «لم يبين هنا ما هذا الفضل الذي لا جناح في ابتغائه أثناء الحج. وأشار في آيات أخر إلى أنه ربح التجارة كقوله: ﴿وَأَخْرُوجَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (٣) لأن الضرب في الأرض عبارة عن السفر للتجارة، فمعنى الآية يسافرون يطلبون ربح التجارة. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (٤) أي: بالبيع والتجارة، بدليل قوله قبله: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (٥) (٦). وظاهر في هذه الرخصة مراعاة مصلحة المسلمين واتساع أفق الشريعة الإسلامية لمثل هذا الأمر في مواسم العبادة على اعتبار أن البشر لا ينبغي أن يعطلوا مصالحهم وحاجاتهم المتصلة بحياتهم ومعاشهم فيها، ولا سيما إن موسم الحج كان فرصة عظيمة

(١) سورة البقرة ١٩٨.

(٢) صحيح البخاري ١٦٤٢/٤، كتاب التفسير، باب لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ، رقم: ٤٥١٩.

(٣) سورة المزمل: ٢٠.

(٤) سورة الجمعة: ١٠.

(٥) سورة الجمعة: ٩.

(٦) أضواء البيان ٨٩/١.



لقضاء الناس فيها مصالحهم وحاجاتهم بأمن وطمأنينة وفي هذا ما فيه من تلقين مستمر المدى. (١)

أقول: وفي هذا أيضا دفع لما قد يتوهم أن الحج كعبادة يمكن أن يؤثر بالسلب على حركة حياة المسلم، فجاء البيان القرآني ليقرر إباحة التعامل المالي الذي لا يؤثر على الشعيرة، لا سيما وقد كان العرب يتجرون في مواسم الحج فلم يكن الإسلام أقل منهم في مراعاة مصالح المسلمين فأباح لهم التعاملات التجارية والمالية في الموسم وفي هذا تأثير عظيم على اقتصاد الأمة وتقوية له، وبيان لشمول الشريعة الإسلامية لمصالح الدين والدنيا معا ومراعاتها تحقيق المصالح التي لا تقوم حياة البشر بدونها.

٣- ما في الكفارات والهدى والأضحية من منافع اقتصادية مهمة حيث ينتفع بها فقراء الحرم وكذا غيرهم من فقراء العالم الإسلامي، حيث تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتجهيزها وإرسالها إلى الدول المحتاجة.

قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَمِيقِ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٤)، والمنافع والخير المذكوران في الآية عائد على الثواب الأخروي بالإضافة إلى العائد الاقتصادي من هذه الذبائح كالعائد من لحومها

(١) التفسير الحديث ٦/٣٥٥.

(٢) سورة الحج: ٢٨.

(٣) سورة الحج: ٣٣.

(٤) سورة الحج: ٣٦.



والتجارة فيها واستيرادها، وغير ذلك مما يحرك الاقتصاد ويقويه، قال ابن عاشور: «والخير: النفع، وهو ما يحصل للناس من النفع في الدنيا من انتفاع الفقراء بلحومها وجلودها وجلالها ونعالها وقلاندها، وما يحصل للمهدين وأهلهم من الشبع من لحمها يوم النحر، وخير الآخرة من ثواب المهدين، وثواب الشكر من المعطين لحومها لرهم الذي أغناهم بها»^(١).

والملاحظ في الآيات التي تحدثت عن الهدى أنها أمرت بإطعام البائس الفقير وفي هذا بيان لأهميتها الكبرى في التخفيف عن المعوزين ورفع معاناة الفقراء، وهذا مما يحل كثيرا من المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الفقر.

٤- إسهام الحج في تخليص المسلم من كثير من الآفات والأمراض النفسية والاجتماعية، وإعادة الشحن الروحي للحجاج أو المعتمر، فعن طريق تلك الفريضة يتخلص من رذائل وأمراض كثيرة كالغش والربا، والاحتكار، والكسل، ويعود بروح جديدة محبة للعمل والإنتاج، مما يعود بالأثر الكبير على زيادة الإنتاج والدخل بالنسبة للحجاج والمعتمر، وبالتالي على المجتمع ككل بزيادات تراكمية في الإنتاج والدخل القومي لمجموع مواطني المجتمع من الحجاج والمعتمرين وكل من يرتبط بهم اقتصاديا، مما يخفف من حدة الفقر، ويخفف من حدة الصراعات داخل المجتمع، ويساعد على الإقبال على العمل، وها ينعكس على المجتمع ككل بتخليصه من الفقر وتحسين مستواه الاقتصادي

٥- أن الله تعالى وعد الحجاج والمعتمرين بتخليصهم من الفقر وأسبابه وهذا يسهم في التخلص من أزمات اقتصادية كبيرة على مستوى الأفراد والمجتمعات، وهذا يؤكد حديث النبي - صلى الله عليه وسلم-: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ دُونَ

(١) التحرير والتنوير ١٧/٢٦٣.



الْجَنَّةِ»^(١)، ونأخذ من هذا الحديث ملمحا اقتصاديا مهما، وهو أن نفقات الحج والعمرة كنفقات الصدقة كلاهما لا تنقص المال بل تزيده وتباركه وتعود بالنفع عليه وعلى من حوله ممن يدورون في دائرته ويرتبطون به، وهذا يؤكد قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢).

أن الإنفاق والاستهلاك الذي يقوم به الحاج أو المعتمر يعتبر من النوع الرشيد المفيد لاقتصاديات المسلم؛ حيث إنه يوجه جزءا من نفقاته للوفاء باحتياجاته الروحية التي تمثل إحدى الحاجات الأساسية لبقائه الإيجابي الفعال في الحياة وهو ما يعود بالنفع عليه في كل جوانب حياته ومنها جانب العمل والإنتاج، كما أن اشتراط حل مال الحج يدفع إلى التخلي عن الرذائل الاقتصادية كالغش والربا والاحتكار وغيرها مما يلوث مال المسلم.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨٥/٦ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ٣٦٦٩، وابن خزيمة في صحيحه ١٣٠/٤، كتاب المناسك، باب الأمر بالمطابقة بين الحج والعمرة، رقم: ٢٥١٢، والترمذي في سننه ١٦٦/٣، أبواب الحج، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، رقم: ٨١٠.
(٢) سورة البقرة: ٢٦١.



المطلب الثاني

إعلاء قيمة العمل والإنتاج ومحاربة البطالة، والفساد، ودور الدول والحكومات في ذلك

أولاً: إعلاء قيمة العمل والإنتاج، ومحاربة البطالة:

يعتبر العمل أعظم أركان الإنتاج في أية مبادرة أو عملية اقتصادية، فالعوامل التي تشترك في الإنتاج أربعة: [الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم]، ولكن أهم هذه العوامل اثنان: [الأرض، والعمل]، فهما المحور الرئيسي لأية عملية إنتاجية، وبنظرة متأمله للدول المتقدمة في العالم والتي تقدر العمل وتحترمه نجد أنها أوفر دخلاً وأكثر استقراراً، وأنفذ قراراً، وذلك لاعتمادها على قوتها الاقتصادية التي اكتسبتها من العمل واحترامه، وأما الدول التي لا تحترم العمل ولا تقدره فإنها تأتي في مؤخرة طابور البشر فلا قيمة لها، ولا وزن لها، ولا يُسمع لها صوت وسط ضجيج الآلات وهدير المصانع التي ترتقي بها الأمم العاملة يوماً بعد يوم في الوقت الذي يتخلف فيه الكسالى النائمون، ولعل في هذا المعنى صيحةً تحذير لبلادنا وأمتنا التي أنزل فيها هذا الكتاب الخالد الذي يحض على العمل ويحترم العاملين.

وما بنا من حاجة إلى التذكير بفضل العمل وشرف العاملين كما ورد في الشرع الشريف، لشهرة ذلك ووضوحه عند الخاصة والعامة، إنما نريد التأكيد في هذا المقام على أن العمل هو أحد أهم حلول المشكلات الاقتصادية، فلا بد منه لتحقيق التقدم والنمو لأية دولة، وأما الاعتماد على الشعارات الجوفاء، والألفاظ الرنانة والتصريحات الكاذبة، فلا يقيم ديناً ولا يُصلح دنياً، وستظل الدول التي تفضل الكلام على العمل ضائعة تائهة محتقرة بين بقية الدول حتى تعود إلى صفوف العاملين.

لقد أمر الله المؤمنين بضرورة السعي والعمل بغض النظر عن نوعية العمل فهو شرف ما دام حلالاً لا يخالف الشرع.



فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(١). وقال ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٢). وقال: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣).

وهذا هو مفهوم العمل في الإسلام كحل أساسي من حلول المشكلات الاقتصادية، فالعمل الذي هو: كل مجهود واع يبذله الإنسان بدنيا أو عقليا لاستغلال الموارد لمنفعته سواء أكان العامل يعمل لنفسه أم يعمل لغيره أيا كان هذا الغير فردا أو مؤسسة أو حكومة مفردا أم شريكا لغيره بماله أو بمجهوده- أصل أصيل في أية مبادرة اقتصادية بل هو منضمًا إلى المادة الخام يعتبران الركن الركين وحجر الزاوية الذي تعتمد عليه أية دولة في بناء اقتصادها، فالعمل ضروري لأجل العامل نفسه ولأسرته حيث يغنيه وأهله عن سؤال الناس ويحقق به ذاته، وهو ضروري للمجتمعات والأوطان فهي لا تبنى إلا بالعمل وهو من التعاون على البر والتقوى، وتحقيق اللولاية بين أبناء الدين والوطن والمجتمع فهم أولياء بعض، وهو ضروري للأحياء عموما ففي كل ذات كبد رطبة أجر، وضروري لعمارة الأرض فبغير العمل تكون خرابا يبابا^(٤)، ثم هو مطلوب لذات العمل حتى ولو لم ينتفع العامل بعمله فربما يأتي من ينتفعون به من بعده، ولذلك دعا إلى إحسان العمل^(٥).

(١) سورة الملك ١٥.

(٢) سورة الجمعة: ١٠.

(٣) سورة المزمل: ٢٠.

(٤) اليباب: الخالي الذي لا شيء فيه، وهو صفة أصلية مستقلة وليست من باب الإتياع، كذا ذكر الزبيدي في تاج العروس، قال: "أرض يباب أي خراب، يقال: خراب يباب، وليس بإتياع كذا في الصحاح، وفي الأساس... فكلام الجوهري يدل على أنه أصل يُستعمل وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ وَصِفٌ لِمَا قَبْلَهُ دُونَ إِتْيَاعٍ". ا. هـ تاج العروس ٤/٤١٤.

(٥) ينظر: مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام د/صادق مهدي السعيد، ص٧.



وللإمام الراغب الأصفهاني كلام في كتاب الذريعة إلى مكارم الشريعة، رأيت من تمام الفائدة أن أنقله هنا لبيان أهمية العمل في حياة الإنسان، وأنه بدون العمل قد ينحط إلى مستوى الحيوانات، حيث بين رحمه الله تعالى أن الإنسان من حيث هو إنسان كل واحد كالآخر، وإنما شرفه بأنه يوجد كاملاً في المعنى الذي أوجد لأجله، وبيان ذلك أن كل نوع أوجده الله تعالى في هذا العالم، أو هدى بعض الخلق إلى إيجاد وصنعه فإنه أوجد لفعل يختص به، ولولاه لما وجد، وله غرض لأجله خُصَّ بما خصَّ به، والفعل المختص بالإنسان ثلاثة أشياء:

١ - عمارة الأرض المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^(١) وذلك تحصيل ما به تزجية المعاش لنفسه ولغيره.

٢ - وعبادته المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢) وذلك هو الامتثال للباري - المذكورة عز وجل - في أوامره ونواهيه.

٣ - وخلافته في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^(٣). وغيرها من الآيات، وذلك هو الاقتداء بالباري سبحانه على قدر طاقة البشر في السياسة باستعمال مكارم الشريعة.

ومكارم الشريعة هي الحكمة، والقيام بالعدالة بين الناس، والحلم، والإحسان، والفضل، والقصد منها أن تبلغ إلى جنة المأوى، وجوار رب العزة تعالى.

وكل ما أوجد لفعلٍ ما فشرفه بتمام وجود ذلك الفعل منه، ودناءته بفقدان ذلك الفعل منه؛ كالفرس للعدو، والسيف للقطع والعمل المختص به في القتال، ومتى لم يوجد فيه المعنى الذي أوجد لأجله كان ناقصاً، فإما أن يُطرح طرْحًا، وإمَّا أن يرد إلى منزلة النوع الذي هو دونه، كالفرس إذا لم يصلح للعدو في الكر والفر اتخذ حمولة أو أعد أكلة، والسيف إذا لم يصلح للقطع اتخذ منشارًا، فمن لم يصلح لخلافة الله تعالى، ولا لعبادته، ولا

(١) هود: ٦١.

(٢) الذاريات: ٥٦.

(٣) الأعراف: ١٢٩.



لعمارة أرضه فالهيممة خير منه ولذلك قال تعالى في ذم الذين فقدوا هذه الفضيلة:
﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ أَوْلَىٰ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (١) «(٢).

ثانيا: دور الدولة والقانون في القضاء على كل أنواع الفساد:

لا شك أن للدولة في الإسلام دورا هو غاية في الأهمية من حيث الحفاظ على استقرار المجتمعات، والقيام بين الناس بالقسط، وقد ورد (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) أي: ليمنع بالسلطان عن ارتكاب الفواحش والآثام، ما لا يمتنع كثير من الناس بالقرآن، وهذا هو الواقع (٣).

وقد تقدم بيان معنى الفساد وأنواعه، وعن الاحتكار، وأثار كل منهما المباشرة على الاقتصاد، ونركز هنا على أهمية دور الدولة في مكافحة كل وسائل الفساد كحل من حلول المشكلة الاقتصادية، ويتمثل دور الدولة في محاربة الفساد في صورتها من:

١- وضع برامج محكمة لمكافحة كل صور الفساد وتحطيم معقل الفساد وإزالتها، ومواجهة المفسدين بشناعة فعلهم، وتغيير الإداريين المفسدين، وسن قوانين جديدة أو تفعيل القوانين القديمة الصالحة، مع مراعاة التدرج في العلاج والمتابعة المستمرة المتوازية مع الفساد بحيث يسير الإصلاح متوازيا مع الفساد كي يقضى عليه أولا بأول.

٢- تعزيز دور الهيئات الرقابية والدينية والإعلامية للتوعية بالفساد وصوره وأشكاله وفضح المفسدين قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ (٤) وتشجيع المبادرات التي تكافح الفساد، والتعاون مع المنظمات المحلية

(١) سورة الأعراف: ١٧٩.

(٢) الذريعة الى مكارم الشريعة بتصرف يسير ص: ٨٢.

(٣) تفسير ابن كثير ١١١/٥، وورد عن جماعة من الصحابة، منهم: عثمان، وعمر، وعلي، وعن غيرهم كعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وينسب للنبي صلى الله عليه وسلم، ولم يصح نسبه إليه.

(٤) سورة هود: ١١٦.



والإقليمية التي أنشئت خصيصا لمكافحة الفساد^(١) مع البحث عن النماذج الإدارية الصالحة وتشجيعها ووضع الأكفاء في أماكن الإدارة والقيادة فهذا من أنجح سبل التغلب على الأزمات والمشكلات الاقتصادية.

٣- تشديد رقابة الدولة على الأموال ومصادر إنفاقها والمتابعة المالية المستمرة لكل مصادر وموارد الدولة، مع التوعية بحرمة المال العام وبيان خطورة المساس به أو التعامل معه تعاملًا غير مشروع.

٤- القضاء على أسباب الفساد ومنابعه: المرض، الجهل، الفقر، وغيرها لأن هذه بيئات خصبة لنمو الفساد وتكاثره، فإذا تم القضاء على الفساد والمفسدين عم الأمن ووجد الجو الملائم للحياة وللعمل والإنتاج، ولذلك وجدنا القرآن يعطف النبي عن الفساد على النبي عن التطييف في الكيل والميزان في قوله تعالى على لسان شعيب ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢)، وفي هذا ملامح مهم بينه الطاهر ابن عاشور رحمه الله فقال: «وإنما كان ما ذكر خيرا: لأنه يوجب هناء العيش واستقرار الأمن وصفاء الود بين الأمة وزوال الإحن المفضية إلى الخصومات والمقاتلات، فإذا تم ذلك كثرت الأمة وعزت وهابها أعداؤها وحسنت أحوالها وكثر مالها بسبب رغبة الناس في التجارة والزراعة لأمن صاحب المال من ابتزاز ماله»^(٣).

(١) ظهرت في الأونة الأخيرة منظمات غايتها مكافحة الفساد، والملاحظ أن البعد الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الذي ظهر مؤخرا قد تجلى في اهتمام المنظمات الدولية: كمنظمة الأمم المتحدة التي أصدرت عام ١٩٨٨م سبعة قرارات بشأن إجراءات مقاومة الفساد الاقتصادي، ومنها: منظمة الثقافة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي، والمؤسسات الدولية المالية، والانتربول الدولي والمنظمات الدولية الإقليمية وغيرها، وكلها أنشئت من أجل تحقيق زيادة مسؤولية الحكومات وكبح جماح الفساد.

(٢) سورة الأعراف: ٨٥.

(٣) التحرير والتنوير ٨/٢٤٥.



ومن يتأمل في الواقع المعاصر وما فيه من أزمات اقتصادية خانقة، يدرك أهمية وخطورة دور الدولة في مكافحة الفساد، فمن يقوم في وجه المحتكرين الذين حبسوا عن الناس القوت فزادوا حياتهم شقاء وبؤسا؟، ومن يأخذ على أيدي الفاسدين الذين لا يعنهم مستقبل الدولة ولا حاضرها ولا ماضيها؟، وإنما يعنهم في المقام الأول جيوبهم وبطونهم وشهواتهم؟، ومن يضبط حركة السلع ويحكم حركة السوق حين تختل الموازين؟، ومن يقف بين الناس وبين شهواتهم وأهوائهم سوى الدولة التي يأتي يكون دورها في هذا المقام هو الأول، والتي عليها بعد الله في تلك الظروف المعوّل، فهي: قوام كل مائل، وقصد كل جائر، وصلاح كل فاسد، وقوة كل ضعيف، ومفزع كل ملهوف، وهي كالرّاعي الشّفيعي على إبله، الذي يرتاد لها أطيب المرعى، ويدّودها عن مراتع الهلكة، ويحميها من السباع، ويكنفها من أذى الحرّ والقرّ، وهي كالأب الحاني على ولده، يسعى لهم صغاراً، ويعلمهم كباراً، يكتسب لهم في حياته، ويدخّر لهم بعد مماته، وهي كالأمّ الشّفيعة البرّة الرّفيقة بولدها حملته كرهاً ووضعته كرهاً، وربّته طفلاً، تسهر بهسهره، وتسنن بسكونه، ترضعه تازةً، وتقطمه أخرى، وتفرح بعافيته، وتغتم بشكايته، وهي وصيّ اليتامى، وحازن المساكين، تربي صغيرهم، وتمون كبيرهم، وهي كالقلب بين الجوانح تصلح الجوانح بصلاحيه، وتفسد بقساده، وهي القائمة بين الله وبين عباده، تسمع كلام الله وتسمعهم، وتنظر إلى الله وترهم، وتنقاد إلى الله وتقودهم^(١).

(١) من كلام الحسن البصري في رسالة له إلى عمر بن عبد العزيز رحمه الله، كتب له فيها بصفة الإمام العادل، ينظر العقد الفريد ٣٣/١، جواهر الأدب لأحمد الهاشمي ٣٤٩/١، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت ٤٩٥/٢، وجمهرة رسائل العرب للمؤلف السابق ٣٢٤/٢.



المطلب الثالث

شبهات وردود حول المشكلة الاقتصادية

الشبهة الأولى: دعوى عدم جدوى الحلول التي قدمها القرآن للقضاء المشكلة الاقتصادية:

وهي شبهة قد يدفع إليها ما تقدم ذكره في البحث وهو أنه إذا كان الإسلام قد وضع حلولا جذرية للمشكلات الاقتصادية، فما بال كثير من المسلمين يقعون تحت طائلة الفقر مع أن في دينهم تلك النظرة المتكاملة لمشكلاتهم الاقتصادية! وفي الجواب عن هذا التساؤل نقول: إن الله تعالى قد أقام كونه على سنن لا تتخلف وقوانين لا تتبدل ونواميس لا تحيد، وهي عامة لا تستثني أحدا من المخلوقات، ومن تلك القوانين قانون ربط الأسباب بمسبباتها، فقد رتب الله تعالى حصول المسببات على تعاطي الأسباب، وما لم تأخذ الأمة بأسباب النجاح فلن تتحقق المسببات وهذه سنة كونية وناموس إلهي لا يتخلف عبر العصور، وقد قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه اعملوا فإن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة.

والذي ينظر في واقع المسلمين وواقع الأمم الأخرى غير المسلمة يجد الجواب عن هذا التساؤل واضحا ظاهرا، ففي الوقت الذي يحترم فيه غير المسلمين العمل، ويعلمون من قيمته، ويقدروه حق قدره، ويأخذون بأسباب الرقي والتقدم والنهضة، نرى من المسلمين عزوفا عن العمل وركونا إلى الراحة والدعة، وانصرافا عن العلم بنوعيه الشرعي والتجربي، وفي المقابل نجد اهتماما كبيرا بالتوافه وما لا قيمة له.

فالمشكلة إذن ليست في الإسلام وإنما في أهل الإسلام وهم مسؤولون أمام الله تعالى عن تضييعهم الأمانة التي حُبلوها ثم لم يقوموا بواجبها كما ينبغي.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الفقر ليس محصورا في بلاد المسلمين، فما من بلد مهما ارتفع مستواه الاقتصادي إلا وفيه فقراء بنسب تقل أو تكثر من بلد إلى بلد، لكنه موجود في كل بلاد العالم وليس خاصا ببلاد المسلمين، فنسب التشرذم، والبطالة، والفقر، والعوز موجودة في كل بلاد العالم بما فيها ما يسمى بالدول المتقدمة.



الشبهة الثانية: دعوى تأثر الإنتاج سلبيًا بالصلاة:

تثار أيضًا في هذا المقام شبهة شاعت عند بعض الناس، وفحواها أن الانشغال بالصلاة والعبادة عموماً يعوق الإنتاج ويعطل التنمية، ولو صرف الوقت في العمل لكان أجدى من الناحية الاقتصادية؛ لأن العمل أيضاً عبادة لله تعالى.

والذي ينبغي اعتقاده أن الإسلام نظم حياة المسلم بحيث لا يطغى جانب من حياته على جانب آخر، فللعبادة وقتها، وللعمل والإنتاج وقته، ولا يتداخلان أو يتعارضان، بل يتعاونان معاً في تنظيم حياته تنظيماً يضمن نجاحه في الدنيا وفلاحه في الآخرة، فلا يتعارض الأمر بالصلاة مع الأمر بالعمل والإنتاج فلكلٍ وقته.

فإذا حضر وقت العبادة - صلاة أو غيرها - كان الواجب ترك العمل من أجلها، وعلى ذلك تحمل الآيات التي تأمر بضرورة أداء الصلاة في مواعيدها التي ضبطها الشرع كقوله تعالى:

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(١) فقد جعل لها وقتاً محدداً لا ينبغي تجاوزه.

وكقوله تعالى في وصف المؤمنين الصادقين: ﴿رَجَالٌ لَا تُلِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾^(٢).

وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣). والمراد بذكر الله في الآية الصلوات الخمس على أحد وجوه التفسير^(٤) وعلى فرض العموم فيدخل فيه الصلاة دخولاً أولياً إذ المقصود الأعظم منها ذكر الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٥).

(١) سورة النساء: ١٠٣.

(٢) سورة النور: ٣٧.

(٣) سورة المنافقون: ٩.

(٤) تفسير الطبري ٢٣/٤١٠، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/٥٤٤، تفسير الرازي ٣٠/٥٥.

(٥) سورة طه ن الآية: ١٤.



قال الإمام الرازي رحمه الله: واعلم أنه ليس في الآية رخصة في ترك التكسب لأنه تعالى قال في وصف المتقين: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ (١)(٢).

وقال الإمام الألوسي: ﴿لَا نَسْتَلِكُ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ دفع لما عسى أن يخطر ببال أحد من أن المداومة على الصلاة ربما تضر بأمر المعاش فكأنه قيل داوموا على الصلاة غير مشغولين بأمر المعاش عنها إذ لا نكلفكم رزق أنفسكم إذ نحن نرزقكم... وليس المراد بالمداومة عليها إلا أداؤها دائما في أوقاتها المعينة لها لا استغراق الليل والنهار بها» (٣).

وقد قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ* فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤).

الشبهة الثالثة: تواتر النعم على العصاة والكافرين رغم عصيانهم وكفرهم: وربما يرد على الذهن كذلك تساؤل مفاده: أننا نرى بعض الناس يرتكب الكثير من المعاصي والذنوب، كما نرى كثيرا ممن لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر تتواتر عليهم نعم الدنيا، وتتكاثر لديهم الثروات الطائلة، ولم يقع بهم عقاب ويحيون في رفاهية ورغد من العيش، فكيف نفسر ذلك؟

وللجواب على ذلك سلك الباحث طريقتين: إجمالي، وتفصيلي:
فأما الرد على وجه الإجمال: فنقول: إن عقيدتنا نحن المؤمنين بالله تعالى وكتبه ورسله، تثق في الله تعالى وفي كل ما يصدر عن جنابه العظيم من أحكام وأفعال، وتؤمن إيماننا لا ريب فيه أنه ما من فعل يصدر عن الله تعالى إلا وله حكمة بالغة علمها من علمها وجهلها من جهلها، وأنه تعالى منزه عن العبث والغفلة والجهل والنسيان، تعالى الله تعالى عن كل

(١) سورة النور: ٣٧.

(٢) تفسير الرازي ٢٢/١١٦.

(٣) روح المعاني ٨/٥٩٢.

(٤) سورة الجمعة: ٩، ١٠.



ذلك علوا كبيرا، وأن المقادير بيد الله ولا يحصل أحد على شيء في ملك الله تعالى إلا بإرادته واختياره، وأن أزيمة الأمور بيد الله تعالى، وإن ظن البشر خلاف ذلك. ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١).

وأما تفصيل الرد فيمكن عرضه في النقاط التالية:

١- أن هذا استدراج من الله تعالى لهم، كما ورد في الحديث الشريف «إذا رأيت الله عز وجل يعطى العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج» ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ (٢)، وهذا مستفاد أيضاً من قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٣). (٤).
٢- أن العاصين والكافرين وإن أعطوا المال الكثير فقد حرموا بسبب معاصيهم أموراً أخرى يبطل حرمانها الانتفاع بهذا المال الحرام الذي لم يراعَ الله تعالى فيه فيعاقبون بحرمان التوفيق في التصرف في هذا المال فلا ينفقونه إلا على ما فيه دمارهم وعدايبهم من سكر ولهو وعريضة تعود بها نفوسهم وأجسادهم خاوية بالية.

٣- أن هذه الأموال وإن بدت على غاية في الكثرة فإنها منزوعة البركة لا خير فيها وقل من رأينا من هؤلاء من بورك له في ماله، بل يذهب مع الريح ولا يبقى منه إلا الحسرة وانتظار الحساب من رب الأرباب، بخلاف المؤمن الذي يحظى ببركة الله في ماله فيكون القليل منه مغنيا عن الكثير مما سواه مما عدم طهارة الأصل، «إنها البركة. وللبركة تفسير كوني لأن الناس دائماً ينظرون في وارداتهم إلى رزق الإيجاب، ويغفلون رزق السلب. رزق الإيجاب

(١) سورة العنكبوت: ٦٢.

(٢) مسند الإمام أحمد - ٨٩٠/٥ رقم ١٧٤٤٤ والآية رقم ٤٤ من سورة الأنعام.

(٣) الآيتين ٥٥، ٥٦ من سورة المؤمنون.

(٤) ينظر: الذنوب والعقوبات الاقتصادية، ص: ٥٤، نور التقوى وظلمات المعاصي، ص: ٩٠.



أن يجعل سبحانه دخلك آلاف الجنميات، ولكنك قد تحتاج إلى أضعافهم، ورزق السلب يجعل دخلك مئة جنيه ويسلب عنك مصارف كثيرة، كأن يمنحك العافية فلا تحتاج إلى أجر طبيب أو نفقة علاج»^(١).

وقد عرض الأستاذ عبد الكريم الخطيب لتلك الشبهة متسائلاً: «هل من مقتضى الإيمان والتقوى أن تفتح على المؤمن التقى بركات من السماء والأرض؟ أو بمعنى آخر: هل المؤمنون الأتقياء هم أكثر الناس رزقا وأوفرهم مالا؟ وكيف؟ والمشاهد أن الذين يجتمع إلى أيديهم الغنى والجاه والسلطان، هم الذين لا يؤمنون بالله، أو الذين يؤمنون به ولكن لا يتقونه ولا يوقرون حرماته؟، فما تأويل قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...»؟، ثم أجاب عنها بقوله: «إن المؤمن بالله، المتقي لحرماته، هو أكثر الناس غنى في قلبه، وقناعة في نفسه، ورضى بقدره... فالقليل في يد المؤمن التقى هو كثير مبارك فيه، يسد حاجته، ويجلى عن نفسه هموم الدنيا، وقيمه على رضى دائم، واطمئنان متصل، وسلام مقيم مع نفسه، ومع الناس، ومع الوجود كله، وهذا هو السر في وصف الرزق المنزل من السماء، والنابت من الأرض- بالبركة.. فهو رزق ممسوس بنفحات البركة التي تجعل القليل كثيرا، ينمو على الإنفاق، كما تنمو النبتة المباركة في الأرض الطيبة، فالمجتمع المؤمن التقى، مجتمع مثالي في حياته، وما يرف عليها من أرواح السلام، والأمن، والاستقرار، حيث لا ظلم، ولا بغي، ولا عدوان، وحيث الناس إخوان على طريق الله، وعلى التناصح والتواصي بالحق والخير.. فأى بركة أعظم من تلك البركة وأي حياة أطيب وأكرم من هذه الحياة، التي يجتمع فيها الإنسان إلى الإنسان، بقلب سليم، ونفس مطمئنة، لا يحمل لأحد شرا، ولا يترصب له أحد بسوء؟ وفي هذا يقول الشاعر العربي:

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها.....لكن أخلاق الرجال تضيق (٢)

(١) تفسير الشعراوي ٧/٤٢٥٧.

(٢) الشعر والشعراء، والبيت لعمرو بن الأهمم ٢/٦١٨.



فحيث كان الإيمان والتقى، كان الإخاء، والأمن والسلام، والعافية^(١).

٤- أن هذا المال من أكبر أسباب شقائهم وإن بدوا في الظاهر سعداء، يعرف ذلك من يخالطهم فالمال يقتل عندهم الإحساس بالزمن حتى ينسحب بساط العمر من تحتهم فيجدون قطار الزمن قد فات وما تمتعوا بمقدار بسيط من تلك الأموال الكثيرة، ويحيون في انشغال بال وضيق نفس وصدر، يكون عاقبته الغم والحزن الناتج عن المعاصي والحرام مما يجعل المال قليل الفائدة إن لم يكن عديمها، قال تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾^(٢).

٥- شهادة الواقع بصحة ما ذكر فلا يملك أحد مالا من حرام إلا أذاقه الله تعالى ويلاته في الدنيا قبل الآخرة.

٦- أن هذا كله ليس دفعا إلى الفقر ولا تشجيعا عليه، بل يجب على الأمة أن تأخذ بأسباب التقدم، والأمة المسلمة مدعوة رجالا ونساء وشبابا إلى تحقيق الإيمان الحق الذي يجمع بين قوة العقيدة وقوة الساعد، بين قوة القلب وقوة الجسد، بين الإيمان بالله والأخذ بالأسباب التي أودعها في كونه كي يتحقق الرخاء. قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة^(٣).

٧- أن هذا ابتلاء من الله تعالى لمن أخفقوا في تحقيق الرفاهية المطلوبة بعد أن أخذوا بالأسباب، على ما يقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ

(١) التفسير القرآني للقرآن ٤٣٩/٥.

(٢) سورة التوبة: ٥٥.

(٣) تفسير المنار ٢٣/٩.



بَصِيرًا ﴿١﴾، قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى: «وامتحننا أيها الناس بعضكم ببعض، جعلنا هذا نبيا وخصصناه بالرسالة، وهذا مليكا وخصصناه بالدنيا، وهذا فقيرا وحرمانه الدنيا لنختبر الفقير بصره على ما حرم مما أعطيه الغني، والملك بصره على ما أعطيه الرسول من الكرامة، وكيف رضي كل إنسان منهم بما أعطى، وقسم له، وطاعته ربه مع ما حرم مما أعطى غيره»^(٢)، وقد حمل الإمام الرازي الآية على العموم فهي في كل ابتلاء أيا كان نوعه يجعله الله تعالى فته ليمتحن عباده فيظهر الصابر والشاكر.^(٣)، فالمؤمنون قد يختبرون بالشدائد والمكاره ليتبين صبرهم، ويحق جزاؤهم، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾^(٤)، فإن ذلك الاختبار للقوى المؤمنة في تقواها، لا يمنع أن الله تعالى ينزل عليهم خيرهم، والعاقبة للمتقين^(٥).

ورد في السنة من حديث عمر في الصحيحين: «... فَجَلَسْتُ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَّا أَهْبًا ثَلَاثَةً فَقُلْتُ ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ أَفِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَقُلْتُ اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ...» الحديث^(٦)، «فأخبر أن ما أوتيته فارس والروم من نعيم الدنيا تعجيل من الله لهم

(١) سورة الفرقان: ٢٠.

(٢) تفسير الطبري ٢٥٣/١٩.

(٣) تفسير الرازي ٤٤٦/٢٤.

(٤) سورة البقرة: ١٥٥.

(٥) زهرة التفاسير ٢٩٠٧/٦.

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري ٨٧١/٢ في كتاب: المظالم والغصب، باب: باب الغزفة والغلبة المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، رقم: ٢٤٦٨، ومسلم ١١٤/٢ في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم: ١٤٧٩..



نظير ما ادخر لأهل ولايته عنده؛ فكره لأمته أن تؤتى مثل ما أوتى فارس والروم على سبيل التلذذ والتنعم، فأما على صرفه في وجهه وتفريقه في سبله التي أمر الله بوضعه فيها، فلا شك في فضل ذلك وشرف منزلته، إذ هو من منازل الامتحان والصبر على المحن، مع أن الشكر على النعم أفضل من الصبر على الضراء وحدها»^(١).

قال ملا علي القاري في مرقاة المفاتيح: «وكان ابن الخطاب الناطق بالصواب الموافق رأيه للكتاب أخذاً هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾^(٢). الآية ومفهومها أنه ما وسع عليهم توسيعاً كلياً ولا ضيق على المؤمنين تضييقاً كلياً، وإن كان ذلك مقتضى ظاهر العدل من تفسير الدارين بين الفريقين، كما أخبر به صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث "«الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»" فالحكمة البالغة هي المانعة من ميل المؤمنين إلى طريق الكافرين وهي الحالة الوسطى بالنسبة إلى عموم الخلق، وإن كانت المرتبة العليا بالإضافة إلى الخواص من الأنبياء والأولياء كمال الزهد في الدنيا والقناعة بأقل ما يتصور من متاعها ليكون تمتعهم تاماً في العقبى. "عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا" أي: كما أخبر الله في كتابه أنه ينكر عليهم يوم القيامة بخطابه حيث قال: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلْهَبْتُمْ طَيْبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾^(٣)»^(٤).

وقد عرض القرآن لهذه الشبهة في وضوح وتصريح، وتكفل الله بالرد عليهم، حين قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّيْنَ * قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣١٤ / ٧.

(٢) سورة الزخرف: ٣٣.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٢٨٠ / ٨.



الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ
عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الَّذِي كَفَرُوا بِمَا كَفَرُوا وَهُمْ فِي
الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ * وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي ءَايَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ * قُلْ
إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ - وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ
خَيْرُ الرَّاكِبِينَ ﴿١﴾.

«أولئك عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا وذلك لأنه شاهد بعين الفؤاد موعود الجزاء
فاستوى عنده ذمها وترابها فترك الفاني للباقي على يقين ومشاهدة وأثر الصبر بحبس
النفس عما تشتهييه طبعاً مما هو محلل لها شرعاً فلذا قال ما قال فتدبر شأن أهل
الكمال» (٢).

(١) سورة سبأ: ٣٥ - ٣٩..

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ١٦٤/٢.



الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات، ومراجع البحث ومصادره

أولاً: النتائج:

- ١- اختلفت نظرة الإسلام عن نظرة الاقتصاديين المعاصرين إلى المشكلة الاقتصادية، فكانت وسطاً بين طرفي الإفراط والتفريط، ولم تنجح إلى أحد الجانبين كما فعلت النظريات الاقتصادية المعاصرة.
- ٢- الانحراف عن منهج الله تعالى سبب أساسي من أسباب المشكلة الاقتصادية، وإن ظن الكثيرون خلاف ذلك، فقد ذكر القرآن الكريم ذلك موضحاً ومبيناً بالوقائع التي ثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، والريب.
- ٣- قص القرآن، علينا من أنباء السابقين ما يؤكد شؤم المعاصي وآثارها السيئة على كل جوانب الإنسان ولا سيما الجانب الاقتصادي.
- ٤- كانت نظرة المفسرين واسعة شاملة للنصوص القرآنية ذات البعد الاقتصادي واستطاعوا أن يخرجوا منها بقواعد مهمة في التغلب على المشكلة الاقتصادية.
- ٥- الفساد، والغش، والاحتكار من أكبر أسباب المشكلة الاقتصادية، ولهما من الآثار الضارة السيئة ما يستدعي من الدول والحكومات ضرورة التصدي لهما والقضاء عليهما.
- ٦- من أبرز وأهم حلول المشكلة الاقتصادية في نظر القرآن الكريم إحياء معالم العقيدة في النفوس وتقوى الله وخشيته في الغيب والشهادة، والتوبة إليه من الذنوب صغيرها وكبيرها، وكثرة ذكره تعالى واستغفاره، فهي الأسباب التي لا تتخلف في القضاء على الفقر والعوز، والعيش في ظل حياء هائلة رغدة؟
- ٧- إقامة بنیان الشريعة وأداء أركان الإسلام على الوجه الذي يرضي الله تعالى من صلاة، وزكاة، وصيام، وحج، من أعون الأسباب على التغلب على المشكلة الاقتصادية، وفي القرآن ما يدعم ذلك ويؤيده.
- ٨- لابد من العمل والجد والاجتهاد والإتقان، لكي تحل مشكلتنا الاقتصادية، وبدون العمل مقروننا بالأسباب الأخرى، لا يمكن الخروج من المأزق الاقتصادية.



٩- لابد من تعزيز دور الدولة وسيادة القانون في القضاء على جميع صور الفساد، والغش، ومحاربة الغشاشين الفاسدين المفسدين، الذين لا يهمهم سوى المال بغض النظر عن أي آثار أخرى.

١٠- أثرت شبهات حول عدم جدوى الحلول التي يقدمها القرآن لحل المشكلة الاقتصادية، واستند أصحاب تلك الشبهات إلى دعاوى باطلة واهية، تم الرد عليها ومعالجتها في آخر البحث.

ثانياً: أهم التوصيات:

- ١- ترسيخ دور مؤسسات الدولة في المساهمة في محاربة الفساد بإنشاء هيئات رقابية دورها الرقابة والمتابعة لحركة السوق والأخذ على يد الفاسدين.
 - ٢- إقامة المؤتمرات والندوات التي تدور حول البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية.
 - ٣- القيام بالمبادرات التي تسهم في القضاء على آثار المشكلات الاقتصادية وتعنى بتوعية المجتمع من أخطار الكسل والبطالة.
 - ٤- دعم الجمعيات الخيرية، وبيوت الزكاة والصدقات، بإشراف من الدولة، والتي لها أكبر الأثر في التغلب على آثار المشكلات الاقتصادية.
 - ٥- التشجيع على تأليف نشر الكتب والبحوث التي تعنى بالبحث في هذا الجانب، ودعم المتخصصين في المجال الاقتصادي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وتابعهم إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين في المبدأ والمنتهى.



□ أهم المراجع

القرآن الكريم.

- ١- أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢- إحياء علوم الدين، لحجة لإسلام الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي - دار المعرفة - بيروت.
- ٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تأليف الإمام: أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي- دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤- أسباب النزول للواحي تأليف الإمام: أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحي النيسابوري- ت: كمال بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥- الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول د/ محمد شوقي الفنجري-وزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية.
- ٦- الإسلام والمشكلة الاقتصادية إبراهيم محمد أحمد البطاينة - جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- ١٩٩٠ م.
- ٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف الشيخ: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف الإمام: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي - ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.



- ٩- البحر المحيط تأليف الإمام أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي - ت: صدقي محمد جميل- دار الفكر - بيروت.
- ١٠- تاج العروس من جواهر القاموس - تأليف الإمام: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الرّبدي - ت: مجموعة من المحققين- دار الهداية.
- ١١- تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري - تأليف الإمام: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري- دار التراث - بيروت.
- ١٢- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تأليف الإمام: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي- الدار التونسية للنشر - تونس.
- ١٣- التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي د: محمد عبد المنعم عفروه وآخرون.
- ١٤- التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف الإمام: أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي - ت: الدكتور عبد الله الخالدي- شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١٥- التصوير القرآني للقيم الخلقية والتشريعية، أ. د. علي صبح - المكتبة الأزهرية للتراث.
- ١٦- التفسير الحديث تأليف الإمام: محمد عزت دروزة - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - الطبعة: ١٣٨٣هـ.
- ١٧- تفسير القرآن الحكيم - تأليف الشيخ: محمد رشيد بن علي رضا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٠م.
- ١٨- تفسير القرآن العظيم، تأليف الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير - ت: سامي بن محمد سلامة- دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ١٩- التفسير القرآني للقرآن - تأليف الأستاذ: عبد الكريم يونس الخطيب - دار الفكر العربي - القاهرة.



- ٢٠- تفسير المراغي، تأليف الإمام: أحمد بن مصطفى المراغي - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.
- ٢١- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج - تأليف: د وهبة بن مصطفى الزحيلي - دار الفكر المعاصر - دمشق - الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.
- ٢٢- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: أ. د: محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الأسبق- دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة - الطبعة: الأولى - ١٩٩٧، ١٩٩٨ م.
- ٢٣- تهذيب اللغة للأزهري - تأليف الإمام: أحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور - ت: محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ٢٤- جامع البيان في تأويل القرآن، تأليف الإمام: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر الطبري - ت: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن - تأليف الإمام: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي - ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٢٦- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ) - دار المعرفة - المغرب - الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٧- حاشية الشهاب على تفسري البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي) - تأليف الإمام: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي - دار صادر - بيروت.
- ٢٨- خواطري حول القرآن الكريم - تأليف الإمام: الشيخ محمد متولي الشعراوي - مطابع أخبار اليوم - ١٩٩٧ م.



- ٢٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف الإمام: أبي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين - دار الفكر - بيروت.
- ٣٠- الذريعة الى مكارم الشريعة، تأليف الإمام: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني- ت: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي - دار السلام - القاهرة - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٣١- الذنوب والعقوبات الاقتصادية، د. محمد عبد الحليم عمر- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف الإمام: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي - ت: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٣٣- زهرة التفاسير، تأليف الإمام: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة - دار الفكر العربي - بدون سنة طبع.
- ٣٤- سنن ابن ماجه، تأليف الإمام: ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله - دار الرسالة العالمية - الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٣٥- سنن الترمذي تأليف الإمام: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق: الأستاذ/ أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) - ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) - وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥) - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر- الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣٦- السنن الكبرى، تأليف الإمام: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي - حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي - أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط - قدم



له: عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٧- شرح صحيح البخاري لابن بطال- تأليف الإمام: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطال - ت: أبي تميم ياسر بن إبراهيم - مكتبة الرشد - السعودية، الرياض - الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣ م.

٣٨- شرح مشكل الآثار، تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي - ت: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.

٣٩- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)- تأليف الإمام: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي - ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٤٠- صحيح ابن خزيمة - تأليف الإمام: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري - حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.

٤١- صحيح البخاري، (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) - تأليف الإمام: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي- ت: محمد زهير بن ناصر الناصر - الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ

٤٢- صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) - تأليف الإمام: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.



٤٣- صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم دراسة في التفسير الموضوعي - رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا) - تأليف الإمام: عاطف إبراهيم المتولي رفاعي - إشراف فضيلة الدكتور: حاتم محمد منصور مزروعة - ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٤٤- الفساد، مفهومه، وأنواعه، وسبل القضاء عليه، رؤية قرآنية د/ عبد الله محمد الجيوس - (المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، المحور الأول: مكافحة الفساد من منظور إسلامي) الرياض - (١٠-١٢/٨/١٤٢٤هـ) - (٦-٨/١٠/٢٠٠٨م).

٤٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير - زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون التأويل في وجوه الأقاويل - تأليف الإمام: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

٤٧- مبادئ علم الاقتصاد. د مصطفى السعيد. ط دار النهضة العربية. ١٩٧٠م.

٤٨- المجموع شرح المذهب تأليف الإمام: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي - دار الفكر.

٤٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف الإمام: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي - ت: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٥٠- المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها تأليف: د. غالب بن علي عواجي - المكتبة العصرية الذهبية- جدة - الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.



- ٥١- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - تأليف الإمام: علي بن محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري - دار الفكر، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٥٢- المستدرک على الصحيحین تأليف الإمام: أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع - ت: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف الإمام: الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني - ت: الأستاذ/ أحمد محمد شاكر - دار الحديث - القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٤- مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام، تأليف: عبد الله بن إبراهيم الطريقي - وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ
- ٥٥- المعجم الكبير للطبراني، تأليف الإمام: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني - ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة: الثانية.
- ٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، تأليف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - القاهرة.
- ٥٧- معجم مقاييس اللغة، تأليف الإمام: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي - ت عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٨- مفاتيح الغيب، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ



- ٥٩- المفردات في غريب القرآن، تأليف الإمام: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني – ت: صفوان عدنان الداودي - دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٦٠- مقدمة ابن خلدون، تأليف الإمام: عبد الرحمن بن خلدون – مكتبة غرناطة- المنصورة- مصر- ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- ٦١- من المنافع الاقتصادية للحج والعمرة، مقال للدكتورة زينب صالح الأشوح بمجلة الأزهر ذو القعدة ١٤٢٣هـ.
- ٦٢- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت - عدد الأجزاء: ٤٥ جزء ١- الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)
- ٦٣- النظام الاقتصادي في الإسلام. د أحمد محمد العسال ود فتحي أحمد عبد الكريم - مكتبة وهبة. - القاهرة – الطبعة الثالثة- ١٩٨٠م.
- ٦٤- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف الإمام: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي - دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.



فهرس الموضوعات

- ١- ملخص البحث ١٢٣٣
- ٢- المقدمة ١٢٣٥
- ٣- التمهيد ١٢٤١
- ٤- المبحث الأول: أسباب المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم ١٢٤٦
- ٥- المطلب الأول: الانحراف عن منهج الله الذي رسمه لعباده وضمن لهم الخير في اتباعه ١٢٤٧
- ٦- المطلب الثاني: الفساد بكل صوره وأنواعه ١٢٥٦
- ٧- المبحث الثاني: حلول المشكلة الاقتصادية في ضوء نصوص القرآن الكريم ١٢٦٧
- ٨- المطلب الأول: العودة إلى رحاب الدين عقيدة وشريعة ١٢٦٨
- ٩- المطلب الثاني: إعلاء قيمة العمل والإنتاج ومحاربة البطالة وتعزيز دور الدولة في القضاء على كل أنواع الفساد ١٢٩٦
- ١٠- المطلب الثالث: شبهات وردود حول المشكلة الاقتصادية ١٣٠٢
- ١١- الخاتمة ١٣١١
- ١٢- فهرس المراجع ١٣١٣
- ١٣- فهرس الموضوعات ١٣٢١


